إتحاف النبهاء بنحو الفقهاء لابن طولون - دراسة وتحقيق

أ.م.د علي موسى عكله
كلية التربية– جامعة ميسان

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتمّ التسليم على الحبيب المصطفى الأمين، وآله الهداة الميامين، وصحبه المنتجبين.

هذه الرسالة واحدة من مصنفات العالم الجليل محمد بن علي بن طولون الدمشقي الصالحي (ت٩٥٣هـ)، وكما هو ظاهر من عنوانها، انها تتعلق ببيان أثر القواعد النحوية في استنباط الأحكام الشرعية، ودراسة التفاعل بين علم النحو وأصوله، وعلم الفقه وأصوله.

ولا تخفى أهمية الرسالة في الكشف عن جهود العلماء في هذا المضمار، فقد تناول ابن طولون فيها جملة أخبار ومسائل عن علماء النحو وعلماء الفقه، تؤكد أهمية المعنى الوظيفي النحوي في فهم المعنى الشرعي، وتبرز أهمية علم النحو للفقيه والمتشرع.

من هنا عمدت إلى إخراج هذا النصّ محققاً؛ لاعتقادي أنه يرفد المكتبة النحوية والفقهية بمصدرٍ طريف في موضوعه، وقد انجزت تحقيقه على مصورة من نسخةٍ فريدةٍ محفوظةٍ في أكاديمية ليدن– هولندا، رقم الحفظ: ٢٤٩.

وتضمن العمل في الرسالة قسمين، الأول: الدراسة، وتناولت تمهيداً في العلاقة بين الفقه والنحو، وتاريخ التصنيف بهذا الموضوع، ومبحثين، المبحث الأول: في سيرة المؤلف، والمبحث الثاني: في نسبة الرسالة ومحتواها ومنهج تحقيقها، والقسم الثاني: النصّ المحقق.

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾[1].

(١) سورة هود: من الآية:٨٨.

القسم الأول: الدراسة

تمهيد: العلاقة بين الفقه والنحو

إنّ العلاقة بين الفقه واصوله والنحو واصوله قديمة قدم هذين العلمين، وقد بدأ التأثير والتأثّر والتفاعل بينهما منذ وقت مبكر، ومما يدلّ على ذلك بعض المناظرات التي تعالج هذا الموضوع، وقد نقلها ابن طولون في هذه الرسالة، وجرت بين علمين من أعلام القرن الثاني الهجري، هما القاضي أبو يوسف تلميذ أبي حنيفة (ت١٨٢هـ)، وعلي بن حمزة الكسائي(ت ١٨٩هـ) امام نحاة الكوفة.

وتبدو العلاقة جلية من خلال مظاهر التأثير والتأثر بين علمي الفقه والنحو، ويتضح أثر النحو في المسائل الفقهية التي يختلف الحكم فيها بحسب اختلاف قواعد التوجيه النحوي، وبحسب تغيير حركات الاعراب التي تؤدي إلى تغيير دلالة التراكيب، وبحسب توجيه المعنى الوظيفي لحروف المعاني.

ومن ذلك المناظرة التي جرت بين القاضي أبي يوسف والكسائي، وجاء فيها: أنّ الكسائي قال له: ما تقول لرجلٍ قال لامرأته: أنت طالقٌ إن دخلتِ الدار؟ فقال أبو يوسف: إذا دخلت الدار طلُقت. فقال الكسائي: خطأ، إذا فتحت (أن) فقد وجب الأمر، وإذا كسرت فإنّه لم يقع بعدُ. فنظر أبو يوسف بعد ذلك في النحو[١].

ويتبين أثر المعنى الوظيفي لحرف العطف في الحكم الشرعي في مسائل عديدة ذكرها ابن طولون، منها: إذا قال رجل لزوجته: إن دخلتُ الدارَ وكلّمتُك فأنت طالقٌ. فهذه تطلقُ بوقوع الفعلين جميعاً، ولا تطلقُ بأحدهما دون الآخر؛ لأنّ المعطوف بالواو يجوز أن يقع آخره قبل أوّله.

وإن قال لها: إن دخلت الدار فكلّمتُكِ فأنت طالقٌ. فهذه لا تطلقُ إلّا بوقوع الفعلين جميعاً، ويقدّم المتقدّم فيهما في الشّرط؛ فلا تطلقُ حتى تدخلَ الدار أوّلاً ثمّ يكلّمها، فإن كلّمها قبل الدّخول لم تطلق.

وإن قال لها: إن كلّمتُكِ أو دخلتُ دارِكِ فأنت طالقٌ. طَلَقت بواحدٍ من الفعلين وإن لم يُكرّر (إن)، فأيّهما وقع طلقت؛ لأنّ (أو) لأحد الشّيئين، وهو بمنزلة قولك: إن كلّمتُكِ وإن دخلتُ دارِكِ فأنت طالقٌ. لا فرق بينهما في وقوع الطّلاق[٢].

أما تغيير حركات الاعراب وأثرها في الحكم الشرعي، فيتجلّى في المسألة الخامسة عشرة من الفصل الثاني من رسالة ابن طولون، في اعراب (ثلاث) رفعاً ونصباً، الواردة فيما انشده الكسائي، من قول الشاعر: [الطويل]

فإن ترفُقي يا هندُ فالرِّفق أحزمُ وإن تخرَقي يا هندُ فالخُرقُ أشأمُ

فأنت طلاقٌ والطّلاقُ عزيمةٌ ثلاثاً ومن يخرَقْ أعقُّ وأظلمُ

فبيني بذا إن كنت غيرَ رفيقةٍ وما لامرئٍ بعد الثّلاثِ تقدّمُ

(١) ينظر: القسم الثاني: النص المحقق، الفصل الأول: الخبر (١).

(٢) ينظر: القسم الثاني: النص المحقق، الفصل الثاني: المسالة (٧-٩).

وقد جاء في مغني اللبيب: "أنه كتب الرشيد ليلةً إلى القاضي أبي يوسف يسأله عن هذه الابيات، فقال: ماذا يلزمه إذا رفع الثلاث، وإذا نصبها؟ قال أبو يوسف: فقلت: هذه مسألة نحوية فقهية، ولا آمن الخطأ إن قلت فيها برأيي، فأتيت الكسائي وهو في فراشه، فسألته فقال: إن رفع ثلاثاً طلقت واحدة؛ لأنه قال: أنت طلاقٌ، ثم أخبر أنّ الطلاق التامّ ثلاثٌ، وإن نصبها طلقت ثلاثاً؛ لأنّ معناه: أنت طالقٌ ثلاثاً، وما بينهما جملة معترضة"(١).

ومن مظاهر التأثير النحوي في الفقه أنّ علم النحو يعدّ أحد متممات بناء أصول الفقه، يقول الزمخشري: "ويَرَون الكلام في معظم أبواب اصول الفقه ومسائلها مبنياً على علم الاعراب"(٢).

ومن التأثير النحوي في أصول الفقه أنّ علماء أصول الفقه قد ضمنوا مباحثهم مزيداً من القضايا النحوية ذات الأثر في فهم أدلة الشريعة، وفي استنباط الأحكام الشرعية، منها: مباحث الالفاظ وتقسيمها إلى مفردة ومركبة، وحروف المعاني التي قد يختلف معناها من سياق إلى آخر، والأمر والنهي وصيغهما ودلالاتهما، وأقلّ الجمع، والاستثناء وأنواعه، والكناية بالضمير، ومرجع اسم الإشارة، وغير ذلك من مباحث النحو التي لا غنى للأصولي عنها(٣).

ومن يتصفح مصادر الفقه وأصوله، يجد مزيداً من المسائل الفقهية التي اجتهد فيها الفقهاء على وفق ما تقتضيه قواعد التركيب النحوي، منها: كتاب (الجامع الكبير في الفروع) لأبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني (ت نحو ١٨٩هـ)، و(المهذب في فقه الإمام الشافعي) لأبي اسحاق الشيرازي (ت٤٧٦هـ)، و(الوجيز في فقه الإمام الشافعي) لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت٥٠٥ هـ)، وشرحه المسمّى (الشرح الكبير) لعبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني (ت٦٢٣هـ)، و(العدة شرح العمدة) لأبي محمد بهاء الدين المقدسي(ت ٦٢٤هـ)، و(تخريج الفروع على الأصول) لشهاب الدين الزَّنْجاني (ت٦٥٦هـ)، و(روضة الطالبين وعمدة المفتين) و(المجموع شرح المهذب) لأبي زكريا النووي (ت٦٧٦هـ)، وغيرها كثير.

ومن جانب آخر تأثر النحو بالفقه في اجتراح بعض مصطلحاته، وفي أدلة الاجتهاد والاستنباط، وفي كيفية الاستدلال وقواعد الترجيح، فقد استلهم النحاة مزيداً من المصطلحات الفقهية من مباحث الفقه وأصوله، وصاغوا أدلة النحو على وفق أدلة الفقه، يقول السيوطي في مقدمة كتاب (الاقتراح في أصول النحو وجدله): " ورتبته على نحو ترتيب أصول الفقه في الأبواب والفصول والتراجم، كما ستراه واضحاً بيناً، إن شاء الله تعالى"(٤).

ومن هنا نصّ علماء أصول الفقه على أهمية علم النحو وتعلم العربية كشرط أساس للفقه والفتيا، يقول ابن حزم (ت٤٥٦هـ):" ففرض على الفقيه أن يكون عالماً بلسان العرب ليفهم عن الله عز وجل وعن النبي

(١) مغني اللبيب: ٧٦.

(٢) المفصل: ١٨.

(٣) لمزيد من الاطلاع يراجع: كتاب الإحكام في أصول الأحكام/ابن حزم الاندلسي الظاهري (ت ٤٥٦هـ)، والموافقات في أصول الشريعة/ الشاطبي (ت ٧٩٠هـ).

(٤) الاقتراح: ١٦.

(ص)، ويكون عالماً بالنحو الذي هو ترتيب العرب لكلامهم الذي به نزل القرآن، وبه يفهم معاني الكلام التي يعبّر عنها باختلاف الحركات وبناء الألفاظ، فمن جهل اللغة وهي الألفاظ الواقعة على المسميات، وجهل النحو الذي هو علم اختلاف الحركات الواقعة لاختلاف المعاني، فلم يعرف اللسان الذي به خاطبنا الله تعالى ونبينا(ص)، ومن لم يعرف ذلك اللسان لم يحلّ له الفتيا فيه؛ لأنه يفتي بما لا يدري، وقد نهاه الله تعالى عن ذلك..."[١].

ومن هنا اهتم بعض العلماء بنحو الفقهاء وأفردوه بالتأليف، حتى أنّ أبا حيان كان يقول عن مقدمة ابن الحاجب: "هذه نحو الفقهاء"[٢]، وضمّنوا بعض كتبهم مناظرات بين الفقهاء والنحويين تكشف عن مظاهر نحو الفقهاء، لاسيما كتب المجالس والأمالي نحو: مجالس العلماء للزجاجي، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الانباري، وكتاب الأذكار في المسائل الفقهية لأبي القاسم الزجاجي، وكتاب معجم الادباء لياقوت الحموي، وكتاب الاشباه والنظائر للسيوطي.

ومن الذين افردوا هذا الموضوع بالتأليف سعيد بن أحمد بن محمد الميداني (ت٥٣٩هـ) صنف كتاب (نحو الفقهاء)[٣].

ويبدو أن الكتاب الذي ذكره ابن طولون في ترجمته الذاتية بعنوان (قمر الصحو في تنزيل الفقه على النحو) [٤] يدور حول ذات الموضوع كما يدلّ عليه العنوان.

وصنف الشيخ جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي الشافعي(ت٧٧٢هـ)، كتاب (الكوكب الدري في كيفية تخريج الفروع الفقهية على المسائل النحوية)، وهو كتاب فريد في هذا الباب، وقد أدرج فيه (١٥٨) مسألة نحوية تفرعت عليها مسائل فقهية كثيرة.

وبالنظر لأهمية هذا الموضوع المستمدة من اهمية علم الفقه وعلم النحو، فما زالت الدراسات تواكب البحث في هذا الاتجاه، ومنها: البحث النحوي عند الاصوليين للسيد الدكتور مصطفى جمال الدين، وأثر العلاقة بين أصول الفقه وأصول النحو في استنباط الأحكام الشرعية للنعيم محمد أحمد ابراهيم، والتفاعل بين النحو وأصوله والفقه وأصوله للدكتور عبد الملك عبد الوهاب أنعم، واللغة العربية في نظر الأصوليين للدكتور عبد الله البشير محمد، وغيرها كثير.

المبحث الأول: سيرة المؤلف

اسمه ونسبه: محمد بن علي بن أحمد (المدعو محمد) بن علي بن خمارويه بن طولون الدمشقي الصالحي الحنفي، شمس الدين أبو عبد الله: مؤرخ، محدث، نحوي، عالم بالتراجم والفقه، من أهل الصالحية بدمشق، ونسبته إليها[٥].

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام:١٢٦/٥.

(٢) الوافي بالوفيات/ الصفدي:١٧٥/٥.

(٣) معجم الادباء/ ياقوت:١٣٥٩/٣.

(٤) ينظر: الفلك المشحون في أحوال محمد بن طولون: ٤٣.

(٥) ترجم ابن طولون لنفسه في كتابه الفلك المشحون في أحوال محمد بن طولون، والكتاب يتضمن المزيد عن سيرته الذاتية والعلمية واجازات مشايخه والكتب التي درسها على كل منهم ومصنفاته مفصلة، وينظر: الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة / الغزي: ٢: ٥٢، شذرات الذهب/ إبن العماد :١٠/ ٤٢٨، فهرس الفهارس/الكتاني:١/ ٤٧٢، وهدية العارفين: ٢٤٠/٢،

ولادته ونشاته: ولد في ربيع الاول نحو سنة (٨٨٠هـ) في صالحية دمشق، ونشأ يتيماً فاقد الأمّ، فقد ماتت أمه (ازدان) الرومية بالطاعون ولما يزل رضيعاً، وعاش في كنف أبيه وعمه جمال الدين يوسف بن طولون الذي أرشده الى طلب العلم، فتعلّم الخطّ وحفظ القرآن والعديد من الكتب.

مشايخه: تلقى ابن طولون علومه ومعارفه على عدد من الشيوخ بالسماع والقراءة، وقد تكاثر شيوخه لاشتغاله بمختلف العلوم، ومنهم: زين الدين عبد الرحمن بن أبي بكر العيني (ت ٨٩٣هـ)، وعز الدين بن الحمراء (ت ٨٩٤هـ)، والقاضي ناصر الدين أبو البقاء بن رَزين، والخطيب سراج الدين الصيرفي، وابن النُّعيمي، وشهاب الدين بن البغدادي الحنبلي، والعلامة ناصر الدين أبو البقاء محمد بن أبي بكر الصالحي الشهير بابن زُرَيق(ت٩٠٠هـ)، والشيخ أبو الفتح السكندري المزي الشافعي (ت٩٠٦هـ)، وابن قاضي عجلون (ت٩٢٨هـ)، وتفقّه بعمه العلامة جمال الدين ابن طولون (ت ٩٣٧) وغيره.

وأخذ عن السيوطي إجازة مكاتبة في جماعة من المصريين وآخرين من أهل الحجاز، وروى عن أمّ عبد الرزاق خديجة بنت عبد الكريم الأرموية، وسمع في مكة على حافظها عز الدين ابن فهد، وفي دمشق على مؤرخها القاضي محيي الدين النعيمي، وجمال الدين يوسف بن عبد الهادي المعروف بابن المِبْرَد (٩٠٩هـ)، واجتمع عام (٩٢٠هـ) بالشيخ بدر الدين حسن بن فهد الهاشمي المكي، فأجازه بما يرويه عن عمه الحافظ تقي الدين، والحافظ ابن حجر، وأبي الفتح المراغي وطبقتهم. وأخذ طريقة التصوف عن الشيخ أبي عراقية.

تلامذته: من تلامذته الذين أخذوا منه ورووا عنه منهم: والشيخ علاء الدين علي بن إسماعيل بن عماد الدين ت ٩٧١ شهاب الدين احمد بن احمد الطيّبي ت٩٧٩، وخطيب دمشق نجم الدين البهنسي ٩٨٧ ، وإسماعيل النابلسي مفتي الشافعية ٩٩٣، وزين الدين بن سلطان، والشيخ شهاب الدين بن ابي الوفا. والشيخ العلامة زين الدين بن سلطان مفتي الحنفية ، وشيخ الإسلام شمس الدين العيثاوي مفتي الشافعية٩٧٦هـ وشيخ الإسلام شهاب الدين الوفائي مفتي الحنابلة ، والقاضي أكمل بن مفلح١٠١٦هـ وقد ترجم لهم في كتابه ذخائر القصر بتراجم نبلاء العصر

مؤلفاته: لابن طولون من الآثار العلمية ما يفوق الحصر نتيجة سعة اطلاعه وغزارة علمه واشتغاله في علوم عديدة، ويساعده في ذلك ذكاؤه وحسن استيعابه، قال الغزي:" كتب بخطه كثيراً من الكتب، وعلق ستين جزءاً وسماها بالتعليقات، كلّ جزء منها مشتمل على مؤلفات كثيرة، أكثرها من جمعه وبعضها لغيره، ومنها كثير من تأليفات شيخه السيوطي، وكانت أوقاته معمورة كلها بالعلم والعبادة، وله مشاركة في سائر العلوم، حتى في التعبير والطبّ"[(١)].

فقد اشتغل ابن طولون بعلم الحديث، والكلام، والفقه وأصوله، والنحو وأصوله، والصرف، واللغة، والتاريخ، والمنطق، والتفسير والتجويد والقراءات، والقوافي، والطب، والهيأة، والهندسة، والمعاني، والبيان، والبديع،

الأعلام/ الزركلي: ٢٩١/٦، معجم المفسرين/ عادل نويهض:٢/ ٥٨٩، معجم المؤلفين: ٥١/١١، والسيرة الذاتية والعلمية لابن طولون/ أ.د ناجية عبد الله ابراهيم، وندى عبد الرزاق محمود. مجلة كلية التربية للبنات-جامعة بغداد: المجلد ٢٦(٤) ٢٠١٥. ص ١٠٧٥.

(١) الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة: ٢: ٥٢.

والحساب، والفرائض، والميقات، والفلك، والطبيعي، والتصوف وغيرها، واخذ هذه العلوم جميعها على عدة شيوخ أجازوا له بها.

وافرد ابن طولون كتاباً في العلوم التي اشتغل عليها سماه (اللؤلؤ المنظوم في الوقوف على ما اشتغلت به من العلوم) ذكر فيه ما تيسر له من علوم والمشايخ الذين أخذ عنهم.

وعدد اسماء مصنفاته في ترجمته الذاتية في كتابه الفلك المشحون في أحوال محمد بن طولون الذي كتبه قلمه، وجعلها مرتبة على الحروف، وقد بلغت (٧٤٦) مصنفاً في أنواع العلوم، وأكثرها رسائل صغيرة، ومنها ما يبلغ المجلدة أو عدة مجلدات [١]، وبهذا يتبين أنه قد اضاف الى المكتبة العربية والاسلامية ثروةً فكريةً هائلةً، ورصيداً معرفياً ضخماً، ولم يترك مجالاً الّا وأسهم فيه، غير أن أغلب مؤلفاته ضاع ولم يبقَ الّا القليل.

ونظراً لكثرة مؤلفاته التي تضيق هذه المقدمة بذكرها سأقتصر هنا على بعض ما يتعلق بعلوم العربية، مرتبة بحسب الحروف:

- اتحاف النبهاء بنحو الفقهاء وهي هذه الرسالة.
- ارشاد الاعمى الى خواص الأسما.
- الإلمام في شرح الاستفهام.
- الانوار الشمسية في شرح حل الخزرجية، المسمى بـ(التوضيح في علمي العروض والقوافي).
- بغية المعاني لعلم المعاني.
- تحفة الأمجد في أصل أبجد.
- تحفة الطالبين في إعراب قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [٢]. منشور في مجلة المورد المجلد ١٧ العدد ٤ سنة ١٩٨٨م. تحقيق: الدكتور زيان احمد الحاج ابراهيم- جامعة البحرين[٣].
- تدريب أولي الطلب في ضبط كلام العرب.
- الترشيح على الجامع الصحيح، وفي هامشه ما في الاحاديث المختارة من لغة ونحو وصرف.
- التعريف بفنّ التصحيف.
- حاشية على الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي.
- حاشية على شرح الرضي على الكافية، كتب منه كراسة.
- الحاوي لشرح الكافية لملا جامي (ت ٨٩٨هـ).
- رسالة في شرح المسائل.
- رشف اللمى في الكلام على إنما.
- الرياض الزهرية في القواعد النحوية.
- سلسلة الذهب في البناء من كلام العرب.

(١) ينظر: الفلك المشحون: ٢٦- ٥٠.

(٢) سورة الاعراف: من الآية ٥٦.

(٣) ينظر: تحفة الطالبين: ٢٢٩-٢٥٠.

- شرح الفية ابن مالك، نشر بتحقيق الدكتور عبد الحميد جاسم الكبيسي[١].
- شرح على الكافي في علم القوافي لابن بري(ت ٧٣٠هـ).
- شرح ممزوج على ألفية الجلال السيوطي المسماة بـ: (عقود الجمان في علمي المعاني والبيان).
- شرح ممزوج على ألفية الجلال السيوطي التي حذف فيها من ألفية ابن مالك زوائدها، ووضع عوضها ما لا بدّ منه. قال رحمه الله: "علقت منه جانباً"[٢].
- شرح ممزوج على توضيح الخزرجية في علمي العروض والقوافي.
- شرح ممزوج على قُصارى في علم التصريف للخجندي المتوفى نحو سنة(٨٣٠ هـ).
- شرح ممزوج على مغني اللبيب لابن هشام (ت٧٦١ هـ).
- شرح ممزوج على نظم فقه اللغة للثعالبي، المسمى (الدر المنتظم في اسرار الكلم) لشمس الدين الموصلي (ت٧٧٤هـ).
- ظهور اللبن من ضَرْعه في بروز اللفظ عن وضعه.
- فتح القدير في التأنيث والتذكير.
- قمر الصحو في تنزيل الفقه على النحو.
- الكلام على مسالة (ضربي زيداً قائماً).
- لطائف الاشارات في المناظرات والمجالسات.
- اللمع والبرق في الجمع والفرق.
- المسائل الملقبات في علم النحو، نشر بتحقيق الدكتور عبد الفتاح سليم، جامعة الازهر[٣].
- المعين على القول بالسين والشين.
- المقرب فيما ورد في القرآن من المعرب، لخصه من المعرب للثعالبي (ت٤٣٠هـ).
- مناظرات بين الزجّاج وبين ثعلب.
- منحة الأفاضل في ما تنازع فيه العامل.
- منحة الافاضل للشروط التي بها يتحقق تنازع العاملين أو العوامل.
- منير الدياجي الليلية في الأحاجي النحوية.
- النجوم الزواهر في الأشباه والنظائر، وهو مشتمل على سبعة مؤلفات.
- نشر الشذا بمسالة كذا.
- النهر الذائب في الأفراد والغرائب.

وفاته: توفي ابن طولون يوم الأحد الحادي عشر من جمادى الأولى سنة (٩٥٣هـ)، ودفن بتربة أسرته عند عمّه القاضي جمال الدين بالسفح قِبَل الكهف والخوارزمية، ولم يتزوج ولم يعقب.

(١) دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى- ٢٠٠٢.

(٢) الفلك المشحون: ٣٩.

(٣) مكتبة الآداب- القاهرة- الطبعة الاولى- ٢٠٠٧.

المبحث الثاني: نسبة الرسالة ومحتواها ومنهج تحقيقها

عنوانها ونسبتها: نصّ المؤلف على عنوان هذه الرسالة في موضعين؛ الأول: انه صدّرها بقوله:" وبعد، فهذا تعليقٌ سمّيته إتحاف النبهاء بنحو الفقهاء". والثاني: انه ورد ذكر الرسالة في كتابه: (الفلك المشحون في أحوال ابن طولون) الذي أفرده ترجمةً ذاتيةً لنفسه، في حرف الألف، بعنوان (إتحاف النبهاء بنحو الفقهاء) وجعلها ضمن مؤلفاته [١]. وكلا الأمرين يدلان كذلك على نسبة الرسالة الى ابن طولون، فالنصّ على عنوانها في مقدمته الوجيزة لها، ومن ثمّ تحقيق العنوان عينه في ترجمته التي كتبها لنفسه، أمران يقطعان بصحة العنوان والنسبة، فضلاً عن شروعها بقوله:" فهذا تعليقٌ" وهو لفظ اعتاد أن يذكره ابن طولون في أغلب مؤلفاته، وقد أشير الى هذه النسخة بعنوانها ونسبتها في كتب الفهارس والتراجم ولم تكن نسبتها ولا عنوانها موضع نزاع او اختلاف[٢].

محتواها: يتضح محتوى الرسالة من عنوانها، فقد أفردها المؤلف لنحو الفقهاء، وهي تعالج أثر النحو في الحكم الشرعي، واختلاف آراء الفقهاء بحسب قواعد التأويل والترجيح النحوي، وبدأ ابن طولون رسالته بمقدمة وجيزة ذكر فيها بعد حمد الله والصلاة على النبي (ص) عنوان الرسالة، وقسمها الى ثلاثة فصول، ضمّن الفصل الأول تسعة أخبار، نقلها عن ياقوت في معجم الأدباء، وابن الانباري في طبقات الكمال، وتشكّل المناظرات بين النحويين من جهة وبين الفقهاء أو اللغويين من جهة أخرى الجزء الأكبر من تلك الأخبار، وفيما يأتي عرض لأهم المسائل التي تناولها، وسأقتصر أولاً على عرض المسائل التي توضح أثر القواعد النحوية في استنباط الأحكام الشرعية:

١- الفرق بين إن الشرطية التي هي شرط وطلب المستأنف، فيترقب وقوع الشرط ليجب به العقد، وأن المخففة التي هي علة لوقوع الأمر، فإذا كانت العلة قد وقعت فقد وقع معلولها. فاذا قيل: أنت طالقٌ إن دخلتِ الدار؟ فإذا فتحت (أن) فقد وجب الأمر، وإذا كسرت فإنّه لم يقع بعدُ.

٢- الفرق بين اسم الفاعل العامل وغير العامل في الدلالة الزمنية، فاذا قيل: أنا قاتلُ غلامِك. بالإضافة، فهذا يُؤخَذ بقتل الغلام؛ لأنّه يدلّ على الماضي. واذا قيل: أنا قاتلٌ غلامَك. بلا إضافة، فإنّه لا يُؤخذ؛ لأنّه مستقبلٌ لم يكن بعدُ.

٣- فروق المعنى عند استبدال حروف العطف في التركيب الواحد، فاذا قال رجل لامرأته: أنت طالقٌ طالقٌ طالقٌ. فطلقة واحدةٌ؛ لأنّ الثّنتين الباقيتين تأكيدٌ. واذا قال: أنت طالقٌ، أو طالقٌ، أو طالقٌ. فهذا شكّ، وقعت الأولى التي تُتَيقّن فقط، واذا قال: أنت طالقٌ، ثم طالقٌ، ثم طالقٌ. فثلاث؛ لأنه نسقٌ، وكذلك قوله: أنت طالقٌ، وطالقٌ، وطالقٌ. وفي هذه المسألة خلاف بين الفقهاء، يرجع إلى تقدير معنى الواو للجمع المطلق أو للترتيب.

(١) الفلك المشحون في أحوال ابن طولون:٢٨.

(٢) ينظر: خزانة التراث - فهرس مخطوطات ج ٣٨ ص ٤٦٨.

٤- وهناك مسائل نحوية أخر في ستة من أخبار المناظرات في هذا الفصل، تتعلق بجملة أمور نحوية جرت بين النحويين واللغويين والادباء وغيرهم، وهي كالآتي:

- الخلاف في اعراب لفظ (رئمان) في قول الشاعر: [البسيط]

أم كيفَ ينفعُ ما تُعطي العَلوقُ بِهِ رِئْمانَ أنْفٍ إذا ما ضُنَّ باللَّبَنِ

- وعلة الرفع في لفظة (مهرُ) في قافية البيت الثاني من قوله: [مجزوء الرمل]

ما رأينا خَرَباً نقّـ ـر عنه البيضَ صقرُ

لا يكونُ العَيرُ مُهراً لا يكون، المُهرُ مُهرُ

- ومناضرة ضِرار والكسائي في حدُّ الفاعل والمفعول به؟

- وخلاف ابن أبي عُيينة والكسائي في(أولق) هل ينصرف أو لا ينصرف، وجواب يونس بن حبيب عن ذلك.

- واختلاف الطَّوال، والأحمر، وابن قَادم، وأبي عَصيدة وغيرهم من الأدباء في زمان المتوكل، في علة رفع لفظة (مالُ) في بيت ابن غَلفاء الفَزاريّ : [الوافر]

ذَريني إنّما خَطئي وصَوبي عليّ، وإنّما أنفقتُ مالُ

- وفي مجلس أبي سعيد أحمد بن خالد الضرير بنيسابور، وكان أبو سعيد عالماً باللغة، جرت مناظرة بين أبي سعيد ومجنون من أهل قم، في دلالة قول نَهْشَل بن حَرِّيّ التميمي:(ولم تُعقد وراءهما يدُ)، في البيت الأول من قوله: [الطويل]

غلامانِ خاضا الموتَ من كلِّ جانبٍ فآبا ولم تُعقدْ وراءهما يدُ

متى يَلقيا قِرناً فلا بُدّ أنّه سيلقاهُ مكروهٌ من الموتِ أسودُ

أما الفصل الثاني من الرسالة فقد ضمّنه خمس عشرة مسألة، نقلها عن أبي القاسم الزجاجي في كتابه (الأذكار في المسائل الفقهية)، أربع عشرة منها تختص بصيغ المجازاة التي يحتاج الفقهاء والمتشرعة الى معرفتها، لما ينبني عليها من أحكام، وهي أمثلة وافية في مسألة تعليق الطلاق والعتق بالشرط، وقد فصّل ابن

هشام صورة هذه المسائل وما فيها من الخلاف، في كتابه (اعتراض الشرط على الشرط)، وهي جميعاً مما يتبين فيه أثر النحو في الاحكام الشرعية.

وقد أخذ النحاة بعض هذه الصيغ عن ثعلب، وذكر أبو القاسم الزجاجي أن ابن الخياط وابن كيسان أفادهما ثعلب بهذه الصيغ الثلاث، وهي:

١- إذا قال الرجل لامرأته: إن أعطيتك إن وعدتك إن سألتني فأنت طالق ثلاثاً، فإنها لا تطلق حتى تبدأ بالسؤال، ثم يعدها، ثم يعطيها بعد العدة.

٢- وإن قال: إن سألتني إن أعطيتك إن وعدتك فأنت طالق ثلاثاً، فهو مضمر للفاء في الجزاء الثاني، ولا يضمر الفاء في الجزاء الثالث؛ لأن العدة قبل العطية، فهذه أيضاً لا تطلق حتى تسأله ثم يعدها، ثم يعطيها.

٣- وإن قال: إن سألتني إن وعدتك إن أعطيتك فأنت طالق، فهو مضمر للفاء في ذلك كله. والحكم فيها كسابقها.

أما المسألة الخامسة عشرة، فتختص بتقدير قوله: (أنت طلاقٌ)، وإعراب (ثلاثاً)، فيما أنشده الكسائي، من قول الشاعر: [الطويل]

فـإن ترفُقـي يـا هنـدُ فـالرِّفق أحـزمُ وإن تخرَقـي يـا هنـدُ فـالخُرقُ أشـأمُ

فأنـت طـلاقٌ والطّـلاقُ عزيمـةٌ ثلاثـاً ومـن يخـرَقْ أعـقُّ وأظلـمُ

فبينـي بـذا إن كنـت غيـرَ رفيقـةٍ ومـا لامـرئٍ بعـد الـثّلاثِ تقـدّمُ

أمّا قوله: (أنت طلاقٌ)، فذكر فيه وجهين:

أحدهما: أن يكون مصدراً موضوعاً موضع اسم الفاعل كما قيل: رجلٌ عَدلٌ، أي: عادلٌ، ورجلٌ صَومٌ، أي: صائمٌ، وفِطرٌ، وزَورٌ، أي: مُفطِرٌ وزائرٌ، كما قال الله عزّ وجلّ: ﴿**إِنْ أَصْبَحَ ماؤُكُمْ غَوْراً**﴾[١]. أي: غائراً.

والوجه الثاني: أن يكون على حذف مضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، كما قيل: (صلّى المسجدُ)، يريد: صلّى أهل المسجد، وكما قال الله عزّ وجلّ: ﴿**وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيها وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنا فِيها**﴾[٢]، يريد أهل القرية وأصحاب العير؛ فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. فكذلك أراد: أنت ذاتُ طلاقٍ، بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.

وأمّا قوله: (والطّلاقُ عزيمةٌ ثلاثاً)، فإنّه إذا نصب الثّلاث، فكأنّه قال: فأنت طالقٌ ثلاثاً، يوقعُ بها الثلاث، ويكون قوله: (والطلاق عزيمةٌ) جِدّاً غيرَ لغوٍ.

(١) سورة الملك: من الآية ٣٠.

(٢) سورة يوسف: من الآية ٨٢.

وإذا قال: (والطلاقُ عزيمةٌ ثلاثٌ) فكأنّه قال: أنت طالقٌ، ثمّ قال: والطلاقُ عزيمةٌ ثلاثٌ، أي: الطلاقُ ثلاثٌ، أي: الذي بمثله يقع الفراقُ هو الثلاث، فيكون (ثلاثٌ) خبراً ثانياً عن الطّلاق، أو موضّحاً للعزيمة.

وإن شاء كان تقديره: فأنت طالقٌ ثلاثاً، ثمّ فسّر ذلك بقوله: والطلاقُ عزيمةٌ ثلاثٌ، كأنّه قال: والطلاقُ الذي ذكرتُه أو نويتُه عزيمةٌ ثلاثٌ، ففسّره بهذا. ودليل قصد الثلاث، قوله في البيت الذي بعده: (فبيني بها)، فهذا يدُلُّ على أنّه أراد الثلاث والبينونة.

اما الفصل الثالث ففيه خبران، أحدهما رواه عن ابن هشام، في الفرق بين قولنا: (واللهِ لا كلّمتُ زيداً ولا عمراً ولا بكراً) بتكرار (لا) وبدون تكرارها، حتى قيل: إنّ الكلام مع التكرار أيمانٌ في كلّ منها كفّارةٌ، وأنّه بدون التكرار يمينٌ، في مجموعها كفّارةٌ.

وقد استدل عليهما ابن هشام بما لا مزيد عليه، وخلص الى أنه إذا كرّر الحالف النّافي، فهي أيمان؛ لأنّ تكرار (لا) يؤذن بتكرار الفعل، وصار قوله: (والله لا كلّمتُ زيداً، ولا عمراً، ولا بكراً)، بمنزلة قوله: (والله لا كلّمتُ زيداً، ولا ماشيتُ عمراً، ولا رأيتُ بكراً). وهذه أيمان قطعاً، يجب في كلّ منها كفّارةٌ، فكذلك في المثال المذكور، لا يفترقان إلّا فيما يرجعُ إلى التّصريح والتّقدير، وكون الأفعال متّحدة المعنى أو متعدّدةً، وكلا الأمرين لا أثر له.

وإذا لم يكرّر النّافي فالكلام محتملٌ لليمين والأيمان بناءً على نيّة الفعل وعدمها، وإنّما حكموا بأنّها يمينٌ واحدةٌ بناءً على الظاهر، كما أنّهم لم يحكموا باتحاد اليمين مع تكرار (لا)، مع احتمالها للزّيادة، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا النُّورُ﴾ بعد قوله سبحانه: ﴿وَما يَسْتَوِي الْأَعْمى وَالْبَصِيرُ * وَلَا الظُّلُماتُ وَلَا النُّورُ﴾[1]؛ لأنّه خلاف الظّاهر.

وإن قصَدَ المتكلّمُ بقوله: (واللهِ لا كلّمتُ زيداً وعمراً) معنى: ولا كلّمتُ عمراً، فهو يمينان؛ لأنّ ذلك أحد محتملي الكلام، وقد نواه؛ وإن قَصَدَ بقوله: (لا كلّمتُ زيداً ولا عمراً) معنى: لا كلّمتُ زيداً وعمراً) الذي لم يُضمَر فيه الفعل، وقَدَّر (لا) زائدةً فيمينٌ واحدةٌ، لا يلزمه في نفس الأمر إلّا كفّارةٌ واحدةٌ، وإن كان قد يلزم في الحكم بخلاف ذلك، بناءً على ظاهر لفظه.

والخبر الثاني مناظرة بين الكسائي ومحمد بن الحسن في مجلس الرشيد، تختص بقياس النحوي مسائل الشريعة على قواعد التوجيه النحوي، قال محمد بن الحسن: ما تقول فيمن سها في سجود السهو، هل يسجدُ مرةً أخرى؟ فقال الكسائي: لا. قال: لِمَ ذا؟ قال: لأنّ النحاة قالوا: المصغّر لا يُصغّر.

منهج التحقيق: حاولت قدر الوسع إخراج الرسالة إخراجاً علمياً مثلما أراد مؤلفها، متحرياً الدقة والمنهج المتعارف في تحقيق التراث بصورة تليق به.

واعتمدت في تحقيقها مصورةً عن نسخةٍ فريدةٍ أصلها محفوظ في خزانة مخطوطات مكتبة ليدن في هولندا، واحتفظت مكتبة مركز الفقيه العاملي في لبنان بنسخةٍ مصورةٍ منها، وقد حصلت على المصورة من المركز بهمّة ومساعدة الاستاذ مشتاق المظفر، مدير مجمع الامام الحسين العلمي لتحقيق التراث. وذكرت

(١) سورة فاطر: ١٩-٢٠.

النسخة في كتاب خزانة التراث الذي قام بإصداره مركز الملك فيصل، ويضم فهارس المخطوطات الإسلامية في المكتبات والخزانات ومراكز المخطوطات في العالم، ويشتمل على معلومات عن أماكن وجود المخطوطات وأرقام حفظها في المكتبات والخزائن العالمية.

وجاء وصفها في خزانة التراث هكذا: الرقم التسلسلي: ٣٧٢١٤، الفن: نحو، عنوان المخطوط: اتحاف النبهاء بنحو الفقهاء، اسم المؤلف: محمد بن علي بن احمد، ابن طولون. اسم الشهرة: ابن طولون، تاريخ الوفاة: (٩٥٣هـ)، قرن الوفاة: العاشر الهجري، اسم المكتبة: أكاديمية ليدن، اسم الدولة: هولندا، اسم المدينة: ليدن، رقم الحفظ: ٢٤٩[١].

والنسخة متاحةٌ على الشبكة، ولم يعرف كاتبها، لكنها تُشابه الخطوط المنسوبة الى المؤلف، وتقع في خمسة ألواح ونصفين، واللوح الأول والأخير صفحة مفردة، وعدد صفحاتها ١٢ صفحة، وأوراقها بيضاء مشربة صفرة، ويتراوح عدد السطور بين ٢٢ إلى ٢٣ سطراً، وغلافها الخارجي مقوى أسود منقط بالأبيض، ومطوق أسفله بحزام أحمر، وعلى أول الغلاف رقم (١٣٨)، وعلى آخره رقم (١٨٦٣)، وعلى صفحتها الأولى البيضاء الملصقة على الغلاف كتب اسم الكتاب بخطّ مخالف لخط النسخة، وعلى الجهة الاخرى أعيد رقم (١٨٦٣) مع ختم دائري كتب عليه (ACAD LUGD PPIBL)، وفي الفصل الاول من الرسالة جعل الناسخ في حاشية النسخة ترقيماً بالأعداد المكتوبة للأخبار الواردة في الفصل الأول، يبدا من (الأول) الى (العاشر) بخط يخالف خط النسخة، وأخطأ في الترقيم فجعله عشرة أخبار وهي تسعة؛ لأنه أعطى للخبر السادس رقمين. وتحتوي النسخة على نظام التعقيبة في أسفل الجهة اليسرى من صفحاتها إشارة إلى بداية الصفحة التي تليها.

ولم أعثر على نسخة أخرى للرسالة على الرغم من أنّي بذلت غاية وسعي وجهدي في البحث والتحرّي بمراجعة ذوي الخبرة، وتصفّح فهارس المخطوطات العربية والعالمية التي تيسّر لي الوقوف عليها.

بدأت أولاً بقراءة النص قراءةً متأنيةً للتعرف على أسلوب المؤلف ومنهجه، ومن ثمّ نسخته وعارضت المنسوخ بالنسخة المخطوطة وبالأصول التي أخذ عنها المصنف، وحاولت قدر الامكان إثبات ما أراده المؤلف التزماً بنسخة الأصل الفريدة، الاّ في موارد من التصحيف والتحريف اعتمدت فيها نسخة المصادر مع الاشارة الى فروق الأصل، وجعلت الالفاظ الضرورية التي أثبتّها من المصادر بين معقوفتين، وهي موارد قليلة يتطلّبها تقويم النص وضرورات الصنعة، وجعلت كذلك العنوانات وأرقام الاخبار والمسائل بين معقوفتين[ ].

ووضعت أرقاماً لورقات المخطوط داخل النصّ بين حاصرتين، لمن أراد الرجوع إلى المخطوط، فأشرت إلى ابتداء صفحةٍ جديدةٍ من المخطوط بخطّين مائلين//، ووضعت رقم الصفحة بينهما، وجعلت مع الرقم الحرف (و) رمزاً لصفحة الوجه، نحو: /٦ و/، والحرف (ظ) رمزاً لصفحة الظهر، نحو: /٦ ظ/.

وخرّجت الآيات القرآنية، وحصرتها بين قوسين مزهرين﴿ ﴾، وذكرت في الهامش اسم السورة ورقم الآية. أما القراءات القرآنية، فخرجتها من كتب القراءات والتفاسير.

(١) خزانة التراث - فهرس مخطوطات ج ٣٨ ص ٤٦٨ الرقم ٣٧٢١٤ وجاء ذكرها في فهرس مخطوطات مكتبة المدينة المنورة في ليدن وتضم ٦٦٤ عنوانًا في مختلف العلوم (الجزء الأول) إعداد المستشرق كارلو لاندبرج ترجمها من الفرنسية إلى الإنجليزية د.عاصم حمدان علي حمدان ترجمها من الإنجليزية إلى العربية د.عبيد محمد خيري، تسلسل ١٣٨.

وخرجت الاخبار التي أوردها المؤلف من مظانّها، وقمت بإيراد تعليقات على بعض المسائل المهمة التي طرحها المصنف لأجل الايضاح والبيان، وجاهدت نفسي أن تكون تعليقاتي مقتضبة؛ لاقتناعي بأن الأصل في التحقيق إخراج النصّ بأمانة إلى أقرب صورةٍ أرادها مؤلفه وقراءته قراءة صحيحة لا لبس فيها ولا التواء.

وخرجت الشواهد الشعرية من دواوين الشعراء، أو من المجاميع الشعرية، أو الكتب الأدبية أو اللغوية، لمن لَمْ أجدْ له ديواناً من الشعراء، وقمت بتحديد أوزان الشواهد الشعرية، وأثبتُّها في المتن بين معقوفتين [ ]، وعزوتها إلى قائليها، وعرّفتُ بهم مختصراً، وبيّنت المعنى العام لبعض الأبيات، وذكرت أحياناً موضع الشاهد فيها بحسب المقام.

وترجمت لأكثر الأعلام الذين وردت أسماؤهم في المتن باختصار، وأشرت إلى مظانّ تراجمهم، مستعملاً الحرف (ت) للإشارة إلى تاريخ وفياتهم.

وعنيت بتقويم النص، وضبطت بالشَّكل ما يحتاج الى الضبط من كلماته، لاسيما الآيات القرآنية والشواهد الشعرية وبعض الألفاظ، تسهيلاً لقراءتها، أو تجنباً لاحتمال اللبس فيها.

وحررت النصّ على وفق القواعد المتبعة اليوم في الكتابة، واستعنت بعلامات الترقيم لما لها من دور في تقطيع النص وفهمه وتنظيمه بما يلائم طريقة الكتابة الحديثة.

وعرّفت ببعض الألفاظ الغريبة التي تحتاج إلى بيان بالرجوع إلى المعاجم اللغوية، كصحاح الجوهري، ولسان العرب، وتاج العروس، وغيرها.

وأفردت للمصادر والمراجع التي اعتمدتها في التحقيق والدراسة ثبتاً جعلته في آخر البحث.

أخيراً، أرجو ان أكون قد أسديت خدمةً لتراث العربية، وسلام على عباده الذين اصطفى محمدٍ وآله الهداة الميامين وصحبه المتقين.

صورة الصفحة الأولى من الأصل

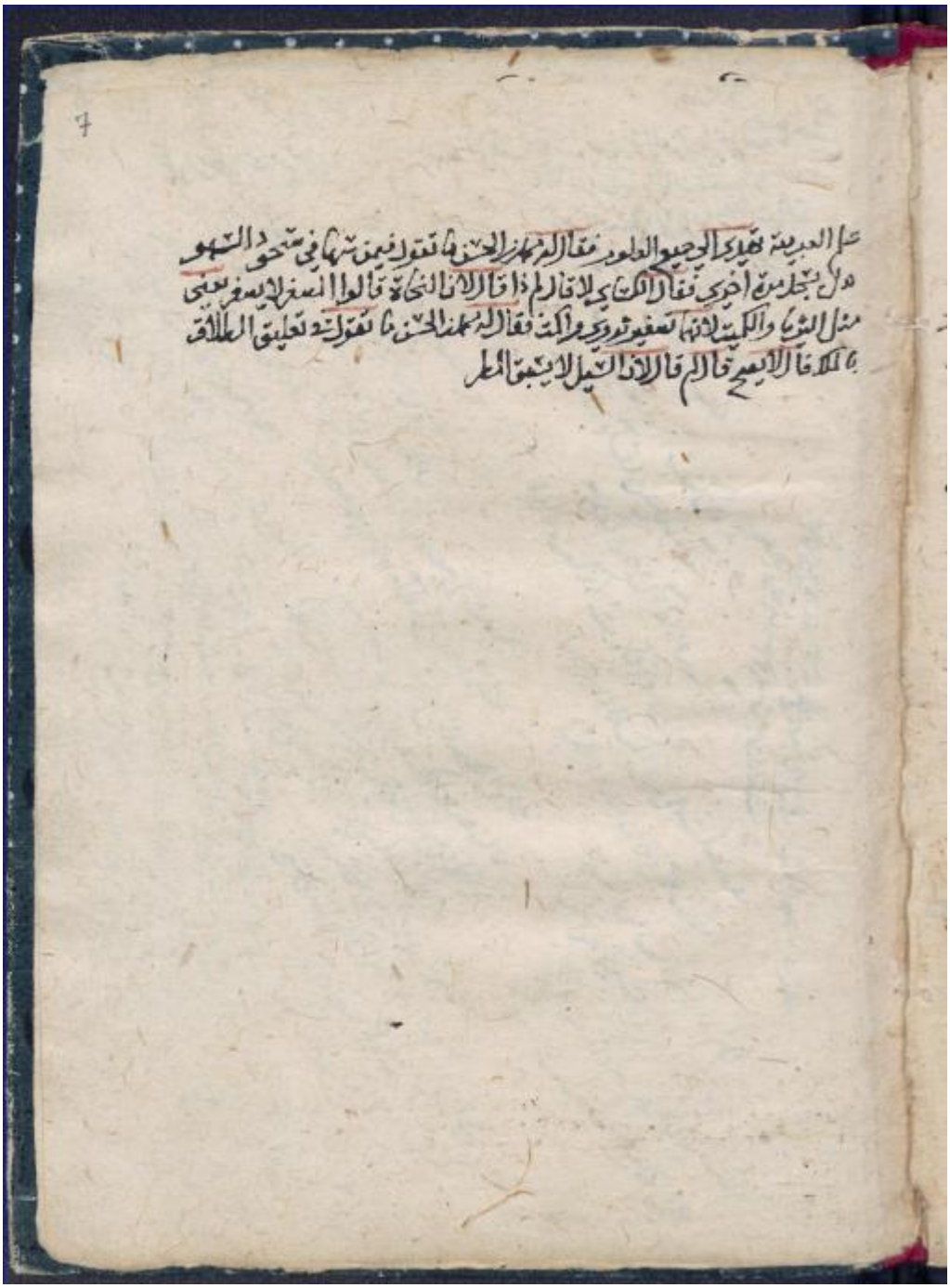

صورة الصفحة الأخيرة من الأصل

القسم الثاني: النصّ المحقّق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي من نحا نحوه نال مُناه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ومن والاه.

وبعد، فهذا تعليقٌ سمّيته (إتحاف النبهاء بنحو الفقهاء)، وهو مرتبٌ على فصول:

الأول

[١] قال ياقوت في معجمه: حدثنا المَرْزُباني[١]، عن الأحمر النَّحوي[٢]، قال: دخل أبو يوسف القاضي[٣]، أو محمد بن الحسن[٤]، على الرشيد، وعنده الكسائي يحدّثه، فقال: يا أمير المؤمنين، قد سعِد بك هذا الكوفيّ وشَغَلك. فقال الرشيد: النحو يَسْتَفْرِغُني[٥]؛ لأنّي أستدلّ به على القرآن والشعر. فقال: إنّ علم النحو إذا بلغ الرجل فيه الغاية صار معلّماً، والفقه إذا عرف فيه الرجل جملةً أو صدراً[٦] صار قاضياً.

فقال الكسائي: أنا أفضل منك؛ لأنّي أحسِن ما تُحسِن، وأحسِن مالا تُحسِن. ثمّ التفت إلى الرشيد وقال: إنْ رأى أمير المؤمنين أنْ يأذن له في جوابي عن مسألةٍ من الفقه! فضحِك الرشيد وقال: أبلغتَ- يا كسائي- إلى هذا؟ ثمّ قال لأبي يوسف: أجبه.

فقال الكسائي: ما تقول لرجلٍ قال لامرأته: أنت طالقٌ إن دخلتِ الدار؟ فقال أبو يوسف: إذا دخلت الدار طلُقت. فقال الكسائي: هذا خطأ، إذا فتحت (أن) فقد وجب الأمر، وإذا كسرت فإنّه لم يقع بعدُ[٧]. فنظر أبو يوسف بعد ذلك في النحو[٨].

[٢] وحدث أيضاً عمّن سمع الكسائي يقول: اجتمعتُ [أنا][٩] وأبو يوسف القاضي عند هارون الرشيد، فجعل أبو يوسف يذمّ النحو ويقول: ما النحو؟! فقلتُ – وأردتُ أن أعلّمه فضل النحو-: ما تقولُ في رجلٍ قال لرجلٍ: أنا قاتلُ غلامِك. وقال له آخر: أنا قاتلٌ غلامَك، أيّهما كنت تأخذ به؟ قال: آخذهُ بهما جميعاً[١٠].

---

(١) محمد بن عمران بن موسى، أبو عبيد الله المرزباني، إخباري ومؤرخ وأديب. أصله من خراسان. ومولده ووفاته ببغداد في (٣٨٤ هـ)، له كتب عديدة منها: معجم الشعراء، والموشح. وفيات الأعيان/ ابن خلكان:٣١٩/٦، الأعلام/ الزركلي:٣٥٤/٤.

(٢) أبو الحسن علي بن الحسن، وقيل: علي بن المبارك، نحويٌّ كوفيّ، صاحب الكسائي، وتولّى تأديب الأمين بعده، وله من التصانيف: كتاب التصريف، وكتاب تفنن البلغاء (ت١٩٤هـ). معجم الأدباء/ ياقوت: ١٦٧٠/٤.

(٣) أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم، كان من أصحاب الحديث، ثمّ غلب عليه الرأي، أخذ الفقه عن محمد بن عبد الرحمن ابن أبي ليلى، ثم عن أبي حنيفة، وولي القضاء لهارون الرشيد، مات ببغداد سنة (١٨٢هـ). أخبار القضاة/ وكيع:٢٥٤/٣، الأعلام/ الزركلي:١٩٣/٨.

(٤) محمد بن الحسن الشيباني، مولى لبني شيبان، حضر مجلس أبي حنيفة سنتين، ثم تفقّه على أبي يوسف، وصنف الكتب الكثيرة، ونشر علم أبي حنيفة، مات بالري سنة (١٨٩هـ)، وقيل: (١٨٧هـ). وفيات الأعيان:١٨٥/٤، الأعلام/ الزركلي:٨٠/٦.

(٥) يقال: استَفْرَغْتُ مَجْهُودِي في كذا، أي بذلتُه. ويقال: اسْتَفْرَغ فلانٌ مَجْهُودَه، إذا لم يُبْقِ من جُهْدِه وطاقتِه شيئاً. لسان العرب/ ابن منظور (فرغ).

(٦) (أو صدراً) ليس في المصدر.

(٧) في المصدر: لم يقع الطلاق بعدُ. قال الرماني: "وذلك من قبل أن (إن) المكسورة شرط وطلب المستأنف، فيترقب وقوع الشرط ليجب به العقد، فأما (أن) المفتوحة فليست كذلك، وإنما المعنى أنت طالق لأن دخلت الدار، فدخول الدار قد وقع، وبيّن أنه طلقها من أجل ما قد وقع، وليست (أن) بشرط إنما هي علة لوقوع الأمر، فإذا كانت العلة قد وقعت فقد وقع معلولها". رسالتان في اللغة/الرماني:٦١.

(٨) معجم الأدباء: ١٧٤١/٤.

(٩) من المصدر. ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام، إلاّ بعد توكيده بضمير منفصل، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف/ الانباري:٤٧٤/٢، وأوضح المسالك/ابن هشام: ٣٩٠/٣.

(١٠) في المصدر: آخذهما جميعاً.

فقال له هارون: أخطأت- وكان له علمٌ بالعربية- فاستحيا، وقال: كيف ذلك؟ فقال: الذي يُؤخَذ بقتل الغلام هو الذي قال: أنا قاتلُ غلامِك، بالإضافة؛ لأنّه فعل ماضٍ، فأمّا الذي قال: أنا قاتلٌ غلامَك، بلا إضافة فإنّه لا يُؤخذ؛ لأنّه مستقبلٌ لم يكن بعدُ[١]، كما قال الله تعالى: ﴿**وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَداً* إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ**﴾ [٢]. فلولا أنّ التنوين جعله مستقبلاً[٣] ما جاز فيه (غداً)، فكان أبو يوسف بعد ذلك يمدحُ العربية والنحو[٤].

[٣] وفي (طبقات الكمال) لابن الأنباري[٥]: قال الدُّوريّ[٦]: كان أبو يوسف يقع في الكسائي ويقول: أيّ شيءٍ يُحسن؟ إنما يُحسن شيئاً من كلام العرب. فبلغ ذلك الكسائي، فالتقيا عند الرشيد، وكان الرشيد يعظّم الكسائي لتأديبه إيّاه، فقال لأبي يوسف: أيش[٧] تقول في رجل قال لامرأته: أنت طالقٌ طالقٌ طالقٌ؟ قال: واحدةٌ. قال: فإذا قال لها: أنت طالقٌ، أو طالقٌ، أو طالقٌ؟ قال: واحدةٌ. قال: فإن قال لها: أنت طالقٌ، ثم طالقٌ، ثم طالقٌ؟ قال: واحدةٌ. قال: فإن قال لها: أنت طالقٌ، وطالقٌ، وطالقٌ؟ قال: واحدةٌ.

قال الكسائي: يا أمير المؤمنين، أخطأ يعقوب في اثنتين وأصاب في اثنتين، أمّا قوله: أنت طالقٌ طالقٌ طالقٌ فواحدةٌ/٢ظ/؛ لأنّ الثّنتين الباقيتين تأكيدٌ، كما تقول: أنت قائمٌ قائمٌ قائمٌ،[٨] وأمّا قوله: أنت طالقٌ، أو طالقٌ، أو طالقٌ، فهذا شكّ[٩]، وقعت الأولى التي تُتَيَقّنُ فقط، وأما قوله: أنت طالقٌ، ثمّ طالقٌ، ثمّ طالقٌ، فثلاثٌ؛ لأنه نسقٌ، وكذلك قوله: أنت طالقٌ، وطالقٌ، وطالقٌ[١٠].

[٤] وقال أبو عبد الله ابن مُقلة[١١]: حدثني أبو العباس أحمد بن يحيى[١٢]، قال: اجتمع الكسائي والأصمعي عند الرشيد، وكانا معه يقيمان بمقامه ويظعنان بظعنه، فأنشد الكسائي[١٣]: [البسيط]

أم كيفَ ينفعُ ما تُعطي العَلوقُ بِهِ رِئْمانَ[١] أنْفٍ إذا ما ضُنَّ باللَّبَنِ[٢]

---

(١) ينظر: الكتاب/سيبويه:٨٢/١ و٨٧، والمقتضب/المبرد:١٤٨/٤-١٤٩.

(٢) سورة الكهف:٢٣-٢٤.

(٣) في المصدر: فلولا أن التنوين مستقبل.

(٤) معجم الأدباء: ١٧٤١/٤.

(٥) في الاصل: بن الانباري.

(٦) حفص بن عمر بن عبد العزيز الازدي الدُّوري، أبو عمر، المقرئ النحوي البغدادي الضرير، نزيل سامراء، له كتاب (ما اتفقت ألفاظه ومعانيه من القرآن)، و(أجزاء القرآن)، وكان ضريراً. نسبته إلى الدُّور محلة بالجانب الشرقي من بغداد (ت٢٤٦ هـ). معرفة القراء الكبار/الذهبي:١٩١/١، الأعلام/ الزركلي:٢٦٤/٢.

(٧) أيش: منحوت من (أيّ شيءٍ؟) بمعناه، وقد تكلمت به العرب. المعجم الوسيط (ايش).

(٨) زاد في المصدر: وأنت كريمٌ كريمٌ كريمٌ.

(٩) قال الزمخشري: ,,الفرق بين أو وإما...أنك مع أو يمضي أول كلامك على اليقين ثم يعترضه الشكّ، ومع إما كلامك من أوله مبنيٌّ على الشكّ". المفصل:٤٠٥.

(١٠) نزهة الألباء في طبقات الأدباء/ ابن الانباري:٦٢. وفي هذه المسألة خلافٌ بين الفقهاء، يرجع إلى تقدير معنى الواو للجمع المطلق أو للترتيب. ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة:٩٧- ١١٠.

(١١) هو محمد بن علي بن الحسين بن مُقلة، أبو علي: وزير، من الشعراء الأدباء، يضرب بحسن خطه المثل، ولد في بغداد، وولي جباية الخراج في بعض أعمال فارس، مات مسجوناً نحو سنة (٣٢٨ هـ). سير اعلام النبلاء/الذهبي:٢٩/١٩، الأعلام/الزركلي:٢٧٣/٦.

(١٢) أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب: إمام الكوفيين في النحو واللغة. كان راوية للشعر، محدثاً، مشهوراً بالحفظ وصدق اللهجة، ثقة حجة. ولد ومات في بغداد (٢٩١ هـ). من كتبه الفصيح، وقواعد الشعر، والمجالس وغيرها. وفيات الأعيان:١٠٢/١، الاعلام/ الزركلي:٢٦٧/١.

(١٣) البيت لأُفنون، وهو صريم بن معشر بن ذهل بن تميم، من بني تغلب، شاعر جاهلي، يماني الأصل، مات في بادية الشام نحو سنة ٦٠ هـ. لقب بأفنون لقوله في أبيات: (إن للشبان أفنونا). الاشتقاق/ابن دريد:٣٣٦، سمط اللآلي في شرح أمالي القالي/البكري:٦٨٤/٢، خزانة الأدب/البغدادي:١٥١/١١، تاج العروس/الزبيدي (فنن) و(أله)، الأعلام/الزركلي:٢٠٤/٣.

فقال الأصمعي: رئمان بالرفع. فقال له الكسائي: اسكت، ما أنت وهذا؟ يجوز رئمانُ ورئمانَ ورئمانِ، ولم يكن الأصمعي صاحب عربيّة، فسألت أبا العباس كيف جاز ذلك؟ فقال: إذا رُفِع رُفِع بينفع، أي: أم كيف ينفعُ رئمانُ أنفٍ، وإذا نُصِب نُصِب بتعطي، وإذا جُرّ جُرّ بردّه على الهاء في به[٣].

قال: والمعنى: وما ينفعني إذا وعدتني بلسانك ثمّ لم تصدّقه بفعلك؟ يقال ذلك للّذي يَبَرّ ولا يكون منه نفعٌ، كهذه الناقة التي تشُمّ بأنفها مع تمنُّع دُرّتها، والعَلوق: التي علق عليها ولدها[٤]، وذلك أنّه نُحِر عنها، ثمّ حُشي[٥] جلده تبناً أو حشيشاً، وجُعل بين يديها حتى تشُمّه وتدِرّ عليه، فهي تسكُن إليه مرّةً ثم تنفِر عنه ثانيةً، تشُمّه بأنفها ثمّ تأباه بقلبها[٦]، فيقول: فما ينفعُ هذا البَوّ[٧] إذا تَشَمّمتهُ ثمّ منعت دِرّتها؟[٨].

[٥] وحدّث المرزبانيّ عن إبراهيم بن إسماعيل الكاتب، قال: سأل اليزيدي[٩] الكسائي بحضرة الرشيد فقال: انظر، في هذا الشعر عيب؟ وأنشده: [مجزوء الرمل]

مـــــا رأينـــــا خَرَبـــــاً نقّـــــ ـــــر[١٠] عنـــــه البـــــيضَ صـــــقرُ

لا يكـــــونُ العَيـــــرُ مُهـــــراً لا يكـــــون، المُهـــــرُ مُهـــــرُ[١١]

فقال الكسائي: قد أقوى[١٢] الشاعر. فقال له اليزيدي: انظر فيه! فقال: أقوى، لا بدّ أن ينصب المهر الثاني على أنّه خبر (كان). فضرب اليزيدي بقَلَنْسُوَته[١٣] الأرض وقال: أنا أبو محمد[١]، الشعر صواب، إنّما

---

(١) العلوق: والمعالق: الناقة تعطف على غير ولدها فلا ترأمه، وإنما تشمّه بأنفها وتمنع لبنها. ويقال: رئمت الناقة ولدها رئماناً، إذا أحبته. ويقال للبو والولد: رأم. والناقة: رؤوم ورائمة. وأرأمنا الناقة: عطفناها على الرأم. الصحاح/الجوهري(علق) و(رأم).

(٢) البيت منسوب لأفنون التغلبي في العين/ الخليل (علق)، وأمالي القالي: ٥٤/٢، وخزانة الأدب/البغدادي: ١١ / ١٣٩، وغير منسوب في البيان والتبيين/الجاحظ: ٢٠، والكامل في اللغة والأدب/المبرد: ٩٢/١، والاشتقاق/ابن دريد: ٢٥٩و٥٣٥، والخصائص/ابن جني: ٢ / ١٨٤، ومجمع الأمثال/الميداني: ٢٩٣/١، و٢١٦/٢، والمستقصى/الزمخشري: ٢٤٢/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٤٠٦/٤، و٤٤٩، وشرح المفصل/ابن يعيش: ١٨/٤، مغني اللبيب/ابن هشام: ٦٧.

(٣) تفصيل أوجه الإعراب عن أبي علي الفارسي وغيره، في خزانة الأدب/البغدادي: ١٤٧/١١.

(٤) كذا، وهو موافق لما في الأشباه والنظائر، وفي معجم الأدباء: (التي علق قلبها بولدها). وفي العين مادة (علق): العلوق من النوق: التي تألف الفَحْلَ ولا تَرْأَمُ البَوَّ، ويُقَالُ : هِيَ الّتي يَعْلَقُ عليها وَلَدُ غيرها.

(٥) في الاصل: يجر عنها حتى لو حشي. والتصويب من المصدر.

(٦) في المصدر: مقلتها.

(٧) البو: جلد الحوار يُحشى ثماماً فتعطف عليه الناقة إذا مات ولدها. الصحاح/الجوهري (بوا).

(٨) معجم الأدباء: ١٧٤٤/٤، الأشباه والنظائر/ السيوطي: ٥٣٧/٣.

(٩) يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي، أبو محمد اليزيدي، عالمٌ بالعربية والأدب. من أهل البصرة، وسكن بغداد، فصحب يزيد بن منصور (خال المهدي) يؤدب ولده، فنسب إليه. واتصل بالرشيد فعهد إليه بتأديب المأمون. وعاش إلى أيام خلافته. وتوفي بمرو سنة (٢٠٢هـ). من كتبه: النوادر في اللغة، والمقصور والممدود، وله نظم جيد في ديوان. وفيات الأعيان: ١٨٣/٦، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة/الفيروزآبادي: ٨١، الأعلام/الزركلي: ١٦٣/٨.

(١٠) في الأصل: خرباً عنه تفر، وفي معجم الأدباء: (خرباً نفر)، والمثبت من مجالس الزجاجي ص ١٩٥ والأشباه والنظائر.

(١١) البيتان غير منسوبين في المصادر التي أخرجت المناظرة، وكذلك في مجالس العلماء/الزجاجي: ١٩٥، وحياة الحيوان الكبرى/الدميري: ٤٠٧/١، والخَرَبُ: ذكَر الحُبارَى، وقيل: هو الحُبارَى كُلُّه. لسان العرب (خرب)، والعَير: الحمار الوحشي والأهلي أيضاً، والأنثى عَيرة، والجمع أعيار. الصحاح (عير). فكأنّه يقول: فكما لا يكون الحُبارى صقراً، كذلك لا يكون العَير مُهراً، وهو تشبيه ضمني أخرج المشبه به في صورة برهان على إمكان الحكم الذي أسند إلى المشبه.

(١٢) الإقْواءُ في الشعر: هو أن تختلف حركات الروي، فبعضه مرفوع وبعضه منصوب أو مجرور. وقد أقْوى الشاعر إقْواءً. الصحاح (قوا).

(١٣) القَلَنْسُوَة: لباس للرأس مختلف الأنواع والأشكال، الجمع: قلانس وقلانيس وقلاس وقلاسي. المعجم الوسيط (قلس).

ابتدأ فقال: المهر مهرٌ. فقال له يحيى بن خالد[٢]: أتتكنّى[٣] بحضرة أمير المؤمنين، وتكشف رأسك؟! والله لخطأ الكسائي مع أدبه أحبّ إلينا من صوابك مع سوء فعلك. فقال: لذّة الغلبة أنستني مِن هذا ما أحسن[٤].

[٦] وقال ياقوت: قرأت بخطّ أبي سعيدٍ عبد الرحمن بن علي اليزدادي اللغوي الكاتب في كتاب (جلاء المعرفة) [٥] من تصنيفه قيل: اجتمع إبراهيم النظّام[٦] وضِرار[٧] بين يدي الرشيد، فتناظرا في القَدَر حتى دقّت مناظرتهما فلم يفهمها، فقال لبعض الخدم[٨]: اذهب بهذين إلى الكسائي حتى يتناظرا بين يديه، ثمّ يُخبرك لمن الفَلْج[٩] منهما. فلما صارا الى بعض الطريق[١٠] قال إبراهيم لضِرارٍ: أنت تعلم أنّ الكسائي لا يُحسن شيئاً من النَّظَر، وإنما معوّلُه على النحو والحساب، ولكن تهيئ له مسألة نحوٍ، وأهيئ له مسألة حسابٍ فنشغله بهما، لأنا لا نأمن أن يسمع منّا ما لم يسمعه ولم يبلغه فهمه/٢و/ أن ينسبنا إلى الزندقة.

فلما صارا إليه سلّما عليه، ثمّ بدأ ضِرار فقال: أسألك – أصلحك الله – عن مسألة من النحو؟ قال: هاتها، قال: ما حدُّ الفاعل والمفعول به؟ قال الكسائي: حدّ الفاعل الرفع أبداً، وحدّ المفعول [به] النصب أبداً، قال: فكيف تقول ضُرِب زيدٌ؟ قال: ضُرِب زيدٌ. قال: فلم رفعت زيداً وقد شرطت أن المفعول به منصوب أبداً؟ قال: لأنه لم يُسمّ فاعله، قال: فقد أخطأت في العبارة، إذ لم تقُل إنّ مِن المفعولين مَن[١١] إذا لم يُسمّ فاعله كان مرفوعاً، ومَن جعل لك الحكم بأن تجعل الرفع لمَن لم يُسمّ فاعله؟ قال: لأنا إذا لم نذكُر الفاعل أقمنا المفعول به مكانه[١٢]؛ لأنّ الفعل الواقع عليه غير مستحكم النقص، و[عدم] النقص مطابقٌ للرفع، فإذا ذكرنا من فعل به وأفصحنا بذلك نصبناه.

قال له: فإن كان النقصُ مطابقاً للنصب[١٣]، فمن لم يُسمّ فاعله أولى به؛ لأنا إذا قلنا: ضُرِب زيدٌ، فقد يمكن أن يكون ضربه مائة رجل، وإذا قلنا: ضَرَب عبدُ الله زيداً، فلم يضرِبه إلا رجلٌ واحدٌ، فالذي أمكن أن يضرِبه مائة رجل أولى بالنصب والنقص ممن لم يضرِبه إلا واحدٌ، فوقف الكسائي فلم يدرِ ما يقول.

---

(١) في الأصل: أخبرنا أبو محمد. والتصويب من المصدر.

(٢) يحيى بن خالد بن برمك، أبو الفضل، الوزير، سيد بني برمك وأفضلهم. وهو مؤدب الرشيد العباسي ومعلمه ومربيه. وبعد أن نكب الرشيد البرامكة قبض عليه وسجنه في الرقة إلى أن مات سنة (١٩٠هـ). الأعلام /الزركلي:٨/١٤٤.

(٣) التكنية هنا قوله: أنا أبو محمد زهواً بنفسه وإعجاباً.

(٤) معجم الأدباء: ٤/١٧٤٢، الأشباه والنظائر/ السيوطي: ٣/٥٣٨.

(٥) ذكره البغدادي في ايضاح المكنون: ٣٦٤ ، وجاء فيه لقب المؤلف: البزداوي، وذكره في هدية العارفين :٥١٨/١ وجاء فيه: اليزداوي. وقال ياقوت في ترجمة علي بن الفضل المزني: "نقلت من خط أبي سعيد عبد الرحمن بن علي اليزدادي في كتابه المسمى جلاء المعرفة، تعرض فيه للمأخذ على العلماء". معجم الادباء: ٤/١٨٣٨.

(٦) إبراهيم بن سيار البصري، أبو إسحاق النظام، من أئمة المعتزلة، تبحّر في الفلسفة والكلام، وانفرد بآراء خاصة تابعته فيها فرقة من المعتزلة سميت (النظامية) نسبة إليه. توفي (٢٣١هـ)، وله تصانيف عدة، منها: البكت، وله شعر جمع بخمسين ورقة. تاريخ بغداد ٦: ٦٢٣، سير اعلام النبلاء: ١٠/٥٤١، الاعلام/ الزركلي: ١/٤٣، معجم المؤلفين/كحالة: ١/٣٧.

(٧) ضِرار بن عمرو الغطفاني، قاضٍ من كبار المعتزلة، خالف المعتزلة فكفروه وطردوه، وصنف نحو ثلاثين كتاباً، بعضها في الرد عليهم وعلى الخوارج، توفي نحو (١٩٠هـ). لسان الميزان/ ابن حجر: ٣/٢٠٣، الأعلام/الزركلي: ٣/٢١٥.

(٨) في المصدر: فقال لبعض خدمه ومن يثق به ويرضى برأيه.

(٩) في الاصل: الفلح، والمثبت من المصدر، والفَلْجُ : الظَّفَرُ والفوزُ، والفَلَحُ محرَّكةً والفَلاحُ : الفَوْزُ والنَّجاةُ والبقاءُ في الخَيْرِ. القاموس المحيط (فلح) و(فلج). والفلج أنسب لسياق الظفر على الخصم، جاء في الصحاح (فلج): " الفَلْجُ أيضاً: الظَّفَرُ والفوزُ، وقد فَلَجَ الرجلُ على خَصْمِه يَفْلُجُ فَلْجاً، وفي المثل: مَنْ يَأْتِ الحَكَمَ وَحْدَه يَفْلُجْ. وأَفْلَجَه الله عليه فَلْجاً وفُلُوجاً".

(١٠) في المصدر: فلما صار في بعض الطريق.

(١١) في الأشباه والنظائر: ٣/٥٤١ (ما) وهو الأنسب.

(١٢) في المصدر: مقامه.

(١٣) في المصدر: فان كان النصب مطابقاً للنقص.

ثم قال له إبراهيم: أسألك – أصلحك الله – عن مسألةٍ من الحساب؟ قال: قُل. قال: كم جَذر عشرة. قال: اجتمع الحُسّاب على أنّه لا جذرَ لعشرةٍ. قال: فهل علِم الله جذرَها؟ قال: الله تعالى عالم كلّ شيء. قال: فما انكرت أن يكون اللهُ إذ علم جذرها[١] ألقاه إلى نبيٍّ من أنبيائه، ثم ألقاه ذلك النبيّ إلى صفيٍّ من أصفيائه، ثمّ لم يَزَل ذلك العلم يَنمي حتى صار علم جذر عشرةٍ عندي، وأكون انا أعلم جذرها؟ قال: الله عالمٌ[٢]، ولا تعلمه أنت، وتكون مخطئاً فيما قلت[٣].

[٧] وقال ياقوت: حدثّ المرزبانيّ في أخبار الكسائي فيما[٤] أسنده إلى المُغيرة بن محمد، عن أبيه قال: لمّا دخل الكسائي البصرة أوّل دَخلة جلس في حلقة يونس[٥] ينتظر خروجه، فسأله ابن أبي عُيينة[٦] عن (أولق)[٧] هل ينصرف أو لا ينصرف؟ فقال: (أفْعَل) لا ينصرف. فقال ابن أبي عُيينة: خطأ والله. وخرج يونس، فسُئل عن أولق، فقال: هو (فَوعَل) وليس بـ(أفْعَل)؛ لأنّ الهمزة فاء الفعل؛ لأنك تقول: ألق الرجل فهو مألوق، فتُثبت الهمزة[٨]، وكذلك (أرنب) مصروفٌ؛ لأنّه (فَعْلَل) لأنّك تقول: أرضٌ مؤرنبةٌ[٩]، فتُثبت الهمزة، قال: والمألوق المجنون، انتهى[١٠].

[٨] وفي معجم ياقوت: حدّث محمد بن إسحاق النّديم[١١]، قال: لمّا أراد المتوكّل أن يتّخذ المؤدّبين لولده، جعل ذلك إلى إيتاخ[١٢]، فأمر إيتاخ كاتبه أن يتولى ذلك، فبعث إلى الطَّوال[١٣]، والأحمر[١٤]، وابن قَادم[١٥]، وأبي عَصيدة[١٦] وغيرهم من أدباء ذلك العصر، فأحضرهم مجلسه، وجاء أبو عَصيدة فقعد في آخر الناس، فقال

---

(١) في المصدر: اذ علم كل شيء.

(٢) (قال الله عالم) ليس في المصدر.

(٣) معجم الأدباء: ١٧٤٨/٤.

(٤) في الأشباه والنظائر: مما.

(٥) يونس بن حبيب الضبي بالولاء، أبو عبد الرحمن، علامة بالأدب، وإمام نحاة البصرة في عصره، أعجمي الأصل، أخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء وغيرهم، من كتبه (معاني القرآن)، (اللغات)، و(النوادر)، و(الأمثال)، توفي (١٨٢هـ). سير أعلام النبلاء/الذهبي:١٩١/٨، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة/الفيروزآبادي:٨٤، الأعلام/الزركلي:٢٦١/٨.

(٦) روى الخبر العسكري في شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف:١٢٥، وجاء فيه: أن ابن أبي عُيينة من غلمان يونس، وتنظر سيرته وأخباره في طبقات الشعراء/ابن المعتز:٢٨٨، والاغاني/ابو الفرج الاصفهاني:٧٤/٢٠-١١٨.

(٧) الأَوْلَقُ: الجُنُون، رجل مَألُوق ومُأَوْلَقٌ. المخصص/ ابن سيده: ٢٧٢/١- باب الخبرة.

(٨) في (أوْلَق) قولان؛ الأول: هو (فَوْعَل)، من قولهم: أَلِق الرجل: إذا جنّ، فهو مألوق؛ لأن همزته أَصلية، فعلى هذا لو سميت به لصرفته. وهو المراد في الخبر. والثَّاني: هو (أفْعَل) من ولق يلِق: إذا أسرع، فعلى هذا لو سمَّيتَ به لم تَصْرِفْه. ينظر: الكتاب٤ :/٣٠٨، و الخصائص/ابن جني ٩/١، و المنصف/ابن جني :١١٤/١، والصحاح/ الجوهري (ولق)، واللباب/ العكبري ٢٣٤/٢، وشرح الرضي على الشافية:٣٠٠/٣، ولسان العرب (ولق)، وتاج العروس (ألق) و(ولق).

(٩) أرض مُؤَرنِبةٌ: كثيرة الأرانب. معجم مقاييس اللغة (رنب).

(١٠) لم أجده في معجم الأدباء، وورد في مجالس العلماء/الزجاجي:١٩٤، وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف: /العسكري ١٢٥، والوافي بالوفيات/الصفدي: ١٧٩/٢٩، والأشباه والنظائر في النحو/السيوطي: ٥٤٤/٣-٥٤٥.

(١١) رواه في الفهرست- أخبار أبي عصيدة: ص٧٩.

(١٢) الأمير إيتاخ التركي، مقدم الجيوش وكبير الدولة، خافه المتوكل، وعمل عليه كلّ حيلةٍ حتى قبض له عليه نائب بغداد إسحاق بن إبراهيم وأميت عطشاً سنة (٢٣٤هـ)، وأخذ له المتوكل من الذهب ألف ألف دينار. العبر/الذهبي: ٤١٦/١.

(١٣) محمد بن أحمد بن عبد الله الطّوال النحوي من أهل الكوفة، أحد أصحاب الكسائي. حدّث عن الأصمعي، وقدم بغداد وسمع منه أبو عمرو الدوري المقرئ. قال ثعلب: وكان حاذقاً بإلقاء العربية. مات سنة (٢٤٣هـ). بغية الوعاة/السيوطي: ٥٠/١ ترجمة ٨٣.

(١٤) المعروفون بالأحمر: خلف بن حيان (ت نحو ١٨٠)، وعلي بن الحسن (ت١٩٤)، وأبان بن عثمان (ت نحو٢٠٠)، ولم يدركوا خلافة المتوكل (٢٣٢-٢٤٧هـ) ومنهم أيضاً: إسحاق بن محمد الأحمر (ت٢٨٦) ولعله مدرك لهذه الفترة، لكن لا يعرف عنه أنه اتصل ببلاط الخلفاء، فضلاً عن كونه من غلاة النصيرية. تاريخ بغداد:٤٠٨/٧، الأعلام/الزركلي:٦/ ٢٧٦ و٢٩٥.

(١٥) محمد بن عبد الله بن قادم، أبو جعفر،: مؤدب من أهل بغداد، كان يعلّم المعتز قبل أن يلي الخلافة (ت ٢٥١هـ). من كتبه (الكافي) في النحو، و (غريب الحديث). بغية الوعاة/السيوطي:١٤٠/١ ترجمة ٢٣٢، الأعلام/الزركلي:٦/ ٢٢٢.

(١٦) أحمد بن عبيد بن ناصح، أبو جعفر، المعروف بأبي عَصيدة، أديب، ديلمي الأصل، من موالي بني هاشم. تولى تأديب المعتز العباسي. من كتبه (عيون الأخبار والأشعار) و (الزيادات في معاني الشعر لابن السكيت في إصلاحه). توفي سنة (٢٧٣هـ). إنباه الرواة/القفطي:١١٩/١ وروى فيه الخبر، الأعلام/ الزركلي:١٦٦/١.

لـه من قرب منـه: لـو ارتفعت! فقال: بل أجلس حيث انتهى بـي المجلس، فلمّا اجتمعوا قال لهم الكاتب: لو تذاكرتم[١] وقفنا على موضعكم من العلم واخترنا! فألقوا بينهم بيت ابن غَلفاء الفَزاريّ[٢] : [الوافر]

ذَرينـــي إنّمـــا خَطئـــي وصَـــوبي[٣] علـــيّ، وإنّمـــا أنفقـــتُ مـــالُ[٤] /٣ظ/

فقالوا: ارتفع (مال) بإنّما، إذ كانت بمعنى الذي، ثم سكتوا فقال لهم أبو عصيدة من آخر الناس: هذا الإعراب، فما المعنى؟ فأحجم النّاس عن القول، فقيل لـه: فما المعنى عندك؟ قال: أراد ما لومك إيّاي، وإنّما أنفقت مالٌ ولم أنفق عرضاً؟ فالمال لا أُلامُ على إنفاقه؛ فجاءه خادمٌ من صدر المجلس فأخذ بيده حتى تخطّى بـه إلى أعلاه، وقال: ليس هذا موضعك، فقال: لأن أكون في مجلسٍ أرتفعُ منه إلى أعلاه أحبّ إليّ من أن أكون في مجلسٍ أُحطّ عنه؛ فاختير هو وابن قادم[٥].

[٩] وفيه، قال: قرأت بخطّ عبد السّلام البصريّ في كتاب محمد بن أبي الأزهر[٦]، قال: حدثني وهب بن إبراهيم خال عبيد الله بن سليمان بن وهب، قال: كنّا يوماً بنيسابور في مجلس أبي سعيد أحمد بن خالد الضرير[٧]، وكان أبو سعيد عالماً باللغة[٨]، إذ هجم علينا مجنونٌ من أهل قمّ، فسقط على جماعةٍ من أهل المجلس، فاضطرب الناس لسقطته، ووثب أبو سعيد لا يشُكّ أنّ آفةً قد لحقتنا من سقوط جدارٍ أو شُرود بهيمةٍ، فلمّا رآه المجنون على تلك الحال قال: الحمد لله ربّ العالمين، على رِسلك يا شيخ لا تُرَعْ[٩]، آذاني هؤلاء الصبيان، وأخرجوني عن طبعي إلى ما لا أستحسنه من غيري، فقال أبو سعيد: امنعوا عنه عافاكم الله! فوثبنا

---

(١) وردت العبارة في الاصل محرفة: لزيداكريم، والتصويب من المصدر والفهرست.

(٢) فـي الاصـل: ابـن عَنقـاء الفَـراريّ، وفـي الأشـباه والنظـائر والـوافي بالوفيـات: ابـن عَنقـاء الفَـزاريّ. والتصـويب مـن المصـدر والفهرسـت: ص٧٩، وإنبـاه الـرواة:١١٩/١، والخزانة/البغدادي:٣١٣/٨، وجاء في الشعر والشعراء ص٦٣٦: "أوس بن غلفاء التميمي من بني الهجيم بن عمرو بن تميم. وهو جاهلي. وهو القائل:

أَلا قالَتْ أُمَامَةُ يَوْمَ غَوْلٍ* تُقَطِّعُ يا ابْنَ غَلْفاءَ الحِبالُ

ذَرِيني إنَّما خَطْئي وصَوْبي*عَليّ، وإنَّ ما أَنْفَقْتُ مالُ

يريد أن ما أنفقتُ مالٌ، والمالُ يستخلف، ولم أتلف عرضاً. وبعض أصحاب الإعراب يرى أنه أراد إنما أنفقت مالي، فرفع...". وذكر ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي: ٢ / ١٠١ أن القول الأول لأبي زيد الأنصاري، والثاني جائزٌ عند أبي عمرو، ورجح قول أبي عمرو، قال:" وسبب ذلك أنّه يكون مطابقاً للصدر لأنه يقول لها: اتركيني فإنّ خطئي وصوابي عليّ، وإنّما أهلكت مالي فلا تلوميني. وإذا قلت: وإنّ الذي أهلكت مالٌ لا عرض، فهو يعتذر لها، وليس في صدر البيت اعتذارٌ، بل زجرٌ لها".

(٣) الصَّوْبُ: لغة في الصواب، والصَّواب ضدّ الخطأ. مختار الصحاح/ الرازي (صوب).

(٤) البيت غير منسوب في جمهرة اللغة (صوب)، ومجاز القران/ أبو عبيدة:٢٤١/١، والحجة في القراءات السبع/ابن خالويه: ٢٨٠، ومعجم مقاييس اللغة/ ابن فارس (صوب)، وشرح الجمل الزجاج/ابن عصفور: ٢ / ١٠١. وجاء منسوباً الى ابن غَلفاء في مصادر التخريج، ومجاز القران/ أبو عبيدة:٣٧٦/١ وفيه: دعيني بدل ذريني ، وأهلكت بدل انفقت، ونوادر أبي زيد: ٢٣٦، وطبقات فحول الشعراء/ ابن سلام:١٦٧/١، والشعر والشعراء:٧٩، ولسان العرب (صوب)، والخزانة/البغدادي:٣١٣/٨.

(٥) معجم الأدباء: ٣٦١/١، وورد الخبر في الفهرست: ص٧٩، وإنباه الرواة:١١٩/١، والأشباه والنظائر/ السيوطي: ٥١٦/٣، والوافي بالوفيات:٧ /١١٢.

(٦) في تاريخ بغداد: محمد بن مزيد بن محمود بن منصور، أبو بكر الخزاعي، المعروف بابن أبي الأزهر. وفي الفهرست: ابن أبي الأزهر، وهو أبو بكر محمد بن أحمد بن مزيد النحوي الاخباري البوسنجي. لـه من الكتب: كتاب الهرج والمرج في اخبار المستعين والمعتز، كتاب أخبار عقلاء المجانين. كتاب أخبار قدماء البلغاء. (ت نحو٣٢٥هـ). الفهرست:١٦٥، تاريخ بغداد:٤٦٤/٤، الوافي بالوفيات:١٣/٥، شذرات من كتب مفقودة في التاريخ/د. إحسان عباس:٢١-٢٢.

(٧) في معجم الأدباء: مجلس أبي سعيد المكفوف. وهو أحمد بن خالد الضرير، البغدادي، أبو سعيد، عالم باللغة، أقام بنيسابور، من مصنفاته: الرد على أبي عبيد في غريب الحديث، وكتاب الأبيات. لسان الميزان/ابن حجر ١ : ١٦٦، بغية الوعاة/السيوطي :٣٠٥/١، معجم المؤلفين/كحالة:٢١٤/١.

(٨) زاد في معجم الأدباء بعدها: جداً.

(٩) أي لا تَخَفْ، ولا يَلحقك خوفٌ. الصحاح (روع).

فشرّدنا من كان ورجعنا، فسكت ساعةً لا يتكلّم إلى أن عُدنا إلى ما كنّا فيه من المذاكرة، وابتدأ بعضنا يقرأ قصيدةً من شعر نَهْشَل بن حَرِّيّ التميمي[١] حتى بلغ قوله: [الطويل]

غلامانِ خاضا الموتَ من كلِّ جانبٍ فآبا ولم تُعقدْ وراءهما يدُ

متى يَلقيا قِرناً فلا بُدّ أنّه سيلقاهُ مكروهٌ من الموتِ أسودُ

فما استتمّ هذا البيت حتى قال: قِفْ يا أيها القارئ، تتجاوز المعنى ولا تسأل عنه؟ ما معنى قوله: ولم تُعقد وراءهما يدُ؟ فأمسك من حضر عن القول، فقال: قل يا شيخ، فإنّك المنظور إليه والفقيه المُقتدى به! فقال أبو سعيد: يقول إنهما رميا بأنفسهما في الحرب[٢] أقصى مراميها، ورجعا موفورين لم يُؤسرا فتُعقد أيديهما كَتْفاً[٣]. فقال: يا شيخ، أترضى لنفسك بهذا الجواب؟! فأنكرنا ذلك على المجنون، فنظر بعضنا إلى بعض، فقال له أبو سعيد: هذا الذي عندنا، فما عندك؟ فقال: المعنى يا شيخ: آبا ولم تُعقَد يدٌ بمثل فعلهما بعدهما؛ لأنّهما فعلا ما لم يفعله أحدٌ، كما قال الشاعر[٤]: [السريع]

قَرمٌ[٥] إذا عَدّت تميمٌ معاً ساداتِها عدّوهُ[٦] بالخِنْصَرِ

ألبسه الله ثيابَ النّدى[٧] فلم تَطُلْ عنهُ ولم تقصُرِ

أي: خُلِقت له، وقريبٌ من الأول قوله: [السريع]

قومي بنو مَذْحِجَ من خيرِ الأمْ لا يصعدونَ قَدماً على قَدْمْ

يعني أنّهم يتقدّمون الناس ولا يطأون على عَقب أحد. وهذان فَعَلا ما لم يفعله أحدٌ، فلقد رأيت أبا سعيد وقد احمرّ وجهُه واستحيا من أصحابه، ثمّ غطّى المجنون رأسه وخرج وهو يقول: يتصدّرون فيغُرّون الناس من أنفسهم! فقال أبو سعيد بعد خروجه: اطلُبوه! فإنّي أظُنّه إبليس، فطلبناه فلم نَظْفَر به[٨].

---

(١) في الاصل: نهشل بن جرير. قال العسكري: ومما يُصحّف بجري الذي بالجيم، نهشل بن حَرّي الشاعر، وهذا إنما هو بالحاء غير المعجمة، والراء والياء مشددتان منسوب إلى الحَرّة. تصحيفات المحدثين:٧٥٢/٢. وهو نَهشَل بن حَرّي بن ضَمرة الدارمي، أدرك الجاهلية، وعاش في الإسلام، وصحب علياً في حروبه، وبقي إلى أيام معاوية (ت نحو ٤٥ هـ). الشعر والشعراء:٦٣٧، الإصابة:٣٩٤/٦ ترجمة٨٨٩٩، الإعلام/ الزركلي:٥٠/٨.

(٢) في الأصل: الجود.

(٣) كتَف الرجلَ يَكْتِفه كتْفاً، وكتّفه: شدَّ يديه من خلفه بالكِتاف، والكِتافُ ما شُدَّ به. لسان العرب (كتف).

(٤) ورد في ديوان المعاني/العسكري: ٤٥/١، والتذكرة الفخرية/ الإربلي ص٨٠ بلا نسبة.

(٥) في الاصل: قوم، تحريف، والمثبت من معجم الأدباء والوافي بالوفيات، والقرم من الرجال: السيّدُ المُعظَّم. لسان العرب (قرم). وفي ديوان المعاني والتذكرة الفخرية والأشباه والنظائر: فتى.

(٦) في الاصل: عدّوهم، والمثبت من ديوان المعاني ومعجم الأدباء والتذكرة الفخرية والوافي بالوفيات والأشباه والنظائر.

(٧) في ديوان المعاني والتذكرة الفخرية: ثياب الغلا.

(٨) معجم الأدباء: ٢٥٥/١، ونكت الهميان/ الصفدي:٧٣، والوافي بالوفيات/الصفدي:٢٢٩/٦، والأشباه والنظائر/ السيوطي: ٥١٢/٣.

[الفصل] الثاني

قال أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي النحوي في كتابه (الأذكار بالمسائل الفقهية)[١]:

مسألة [١] قال: إذا قال الرجل لامرأته: إن أعطيتُكِ إن وعدتُكِ إن سألتِني/٣و/ فأنت طالقٌ ثلاثاً. فهذه لا تطلُق حتى تبدأ بالسؤال، ثمّ يعِدُها، ثمّ يُعطيها بعد العِدة؛ لأنّه ابتدأ بالعطيّة واشترط لها العِدة، واشترط للعِدة السؤال، فقد جعل شرطُ كلّ شيءٍ قبله، فالعِدة بعد السؤال، والعطيّة بعد العِدة، وكذلك يقع الترتيبُ في الحقيقة[٢].

وليس هنا إضمار الفاء؛ لأنّ جواب كلّ جزاءٍ قد تقدّم قبله، فصار مثل قولك: (أقومُ إن قمتَ)، ألا ترى أنّه لا يلزَمُك القيام حتّى يقومَ مخاطبُك، وأنّ الجواب مبدوءٌ به.

وكذلك إن قال لرجل[٣]: إن أعطيتُكَ إن وعدتُكَ إن سألتَني فعبدي حرٌّ[٤]. فليس يُعتَق حتّى يبدأ بالسّؤال، ثمّ يكون منه العِدة، ثمّ العطيّة، فإن ابتدأ بالعطيّة من غير سؤالٍ ولا عِدةٍ لم يُعتَق، وكذلك المرأة لا تَطلُقُ، وكذلك إن وَعَده من غير سؤالٍ ثمّ أعطاه[٥].

مسألة [٢]: فإن قال لها: إن سألتِني إن أعطيتُكِ إن وعدتُكِ فأنت طالقٌ؛ فهو[٦] مضمرٌ للفاء في الجزاء الثاني؛ لأنّ العطيّة لا تكون إلّا بعد السّؤال، كأنّه قال: إن سألتِني فإن أعطيتُكِ إن وعدتُكِ فأنت طالقٌ. ولا تُضمَر الفاء في الجزاء الثالث؛ لأنّ العِدة قبل العطيّة، فهذه أيضاً لا تطلُق حتى تسألَه ثمّ يَعِدها ثمّ يُعطيها كأنّه قال: إن سألتِني فإن أعطيتُكِ بعد أن أعدُك فأنت طالقٌ[٧]. فهي من جهة الطّلاق ووقوعه في التّرتيب مثل الأولى، إلّا أنّها في تقدير الفاء وإضمارها تخالفها، فإن أعطاها من غير سؤال لم تطلُق، وإن وعدها ولم يُعطِها لم تطلُق[٨]، وإن وعدها وأعطاها من غير أن يتقدّم سؤالٌ لم تطلُق.

وكذلك إذا قال لعبده: إن سألتَني إن[٩] أعطيتُكَ إن وعدتُكَ فأنت حرٌّ. وكذلك تُضمَر الفاء في الجزاء الثاني[١٠]، كأنّه[١١] قال: إن سألتَني فإن أعطيتُك إن وعدتُك فأنت حرّ[١٢].

---

(١) وهو مجموعة مسائل نحوية تتصل بالفقه جمعها السيوطي في الأشباه والنظائر، ونقلت عن الزجاجي في غيره من كتب المتأخرين، ينظر: الايضاح في علل النحو/ الزجاجي:٨، ومقدمة عبد السلام هارون على كتاب مجالس العلماء للزجاجي: صفحة (ح). والزجاجي : حياته وآثاره ومذهبه النحوي/ د. زكي مبارك: ٦٠٦.

(٢) بين ابن هشام صورة هذه الْمَسْأَلَة وَمَا فِيهَا من الْخلاف، وذكر أَن الصَّحِيح جَوَازهَا، وأَن المجيزين لَهَا اخْتلفُوا فِي تَحْقِيق مَا يَقع بِهِ مَضْمُون الْجَواب الْوَاقع بعد شَرْطَيْنِ على ثَلَاثَة مَذَاهِب وقد فصّل القول فيها، ينظر: اعتراض الشرط على الشرط/ ابن هشام: ص ٤١ وما بعدها، وحاشية الصبان:٤/٤٤.

(٣) في الأصل: الرجل، والتصويب من المصدر.

(٤) قال ابو حيان: اختلفت أقوال الفقهاء في هذه المسألة، فمنهم ... من جعل الجواب للأخير، وجواب الثاني الشرط الثالث وجوابه، وجواب الشرط الأول الشرط الثاني وجوابه. فإذا وقع الأول ثم الثاني، ثم الثالث عتق العبد، وكأن الفاء عنده محذوفة، ولا يلزم على هذا المذهب مضي فعل الشرط، ومنهم من قال: يلزم العتق بحصولها كلها، ولا يلتفت إلى تقديم فعل منها وتأخيره. ارتشاف الضرب:٤/١٨٨٥.

(٥) الأشباه والنظائر في النحو: ٤/٥٨٧.

(٦) في الأصل: فأنت، والتصويب من المصدر.

(٧) ينظر: المهذب في فقة الإمام الشافعي/الشيرازي:٣/٣٩، وروضة الطالبين وعمدة المفتين/ النووي:٨/١٧٧.

(٨) زاد في الأصل: وإن وعدها ولم يُعطِها لم تطلُق، وإن وعدها ولم يُعطها لم تطلُق.

(٩) في الأصل : فإن. والتصويب من المصدر؛ لأنّ الفاء ليست في أصل المسالة، إنّما في تقديرها كما تقدم ويأتي في المسألة نفسها.

(١٠) لأنّ العطيّة لا تكون إلّا بعد السّؤال، كأنّه قال: إن سألتَني فإن أعطيتُكَ إن وعدتُكَ فأنت حرٌّ. ولا تُضمَر الفاء في الجزاء الثالث؛ لأنّ العِدة قبل العطيّة.

(١١) في الأصل: كأنّك، والتصويب من المصدر. ولعلها تحريف: كأنك قائل.

(١٢) الأشباه والنظائر في النحو: ٤/٥٨٨.

مسألة [٣]: فإن قال: إن سألتِني إن وعدتُكِ إن أعطيتُكِ فأنت طالق. فهو مُضمرٌ للفاء في ذلك كلّه؛ لأنّه قد أوقع كلَّ شيءٍ في موضعه؛ لأنّ السؤال يكون ثمّ العدة ثمّ العطيّة، فكأنّه قال: إن سألتِني فإن وعدتُكِ فإن أعطيتُكِ فأنت طالقٌ.

وهذه المسائل الثلاث[١] في ترتيب وقوع الطّلاق سواءٌ، وفي تقدير العربيّة مختلفةٌ[٢].

مسألة [٤]: فإن قال لها: [إن]أجنبتُ منك إجنابةً، فإن اغتسلتُ في الحمّام فأنت طالق. فأجنب ثلاث مرّات واغتسل مرّةً في الحمّام، فإنّها تطلُقُ واحدةً[٣]؛ لأنّ الاغتسال في الحمّام مشترطٌ مع الإجناب، فلا يقعُ الطلاقُ حتّى يقعا معاً[٥].

مسألة [٥]: فإن قال: كلّما أجنبتُ منك إجنابةً فإن مات فلانٌ فأنت طالقٌ. فأجنب ثلاث مرّات ومات فلانٌ فإنّها تطلُقُ ثلاثاً؛ لأنّ موت فلانٍ لا يتردّد مع كلّ إجنابةٍ، والمعنى: أنت طالقٌ إن مات فلانٌ بعدد كلّ إجنابةٍ أجنبتُ منك. وكذلك: إن سقط الحائط، وإن قدِم زيد، يجري هذا المجرى؛ لأنّه ليس ممّا يتكرّر.

وقد قال بعض الفقهاء[٦] في قوله[٧]: كلّما أجنبتُ منك إجنابةً فإن اغتسلتُ في الحمّام فأنت طالقٌ. فأجنب ثلاثاً، واغتسل في الحمّام مرّةً واحدةً، فإنّها تطلقُ ثلاثاً/٤ظ/. وجعله بمنزلة الفعل الذي لا يتردّد، وهذا غلطٌ؛ لأنّ الفعل إذا كان يجوز أن يقع مع شرطه فلا يقع الطلاق حتّى يقعا معاً[٨].

مسألة [٦]: إذا قال لها: إن كلّمتُكِ وإن دخلتُ داركِ فأنت طالقٌ. فإنّها تطلقُ بأحد الفعلين؛ لأنّ المعنى[٩]: إن كلّمتك فأنت طالق، وإن دخلت دارك فأنت طالق؛ لأنّه قد كرّر (إن) مرّتين، ولا بدّ لكلّ واحدةٍ من جوابٍ؛ لأنّهما شرطان.

وكذلك إن قال لها: إن كلّمتُكِ وإن دخلتُ داركِ فعبدي حرٌّ. فإنّه يُعتَقُ بأحد الفعلين لما ذكرتُ لك، وإذا كان ذلك يجب بأحد الفعلين، فوجوبه بهما جميعاً إذا وقعا معاً ألزم[١٠].

---

(١) وهي من صيغ المجازاة التي أخذها النحاة عن ثعلب، والتي يحتاج الفقهاء إلى معرفتها، لما ينبني عليها من أحكام، وقد ذكر أبو القاسم الزجاجي، أن ابن الخياط وابن كيسان، أفادهما ثعلب بهذه الصيغ الثلاث، وهي: ١. إذا قال الرجل لامرأته: إن أعطيتك إن وعدتك إن سألتني فأنت طالق ثلاثاً، فإنها لا تطلق حتى تبدأ بالسؤال، ثم يعدها، ثم يعطيها بعد العدة. ٢. و إن قال: إن سألتني إن أعطيتك إن وعدتك فأنت طالق ثلاثاً، فهو مضمر للفاء في الجزاء الثاني، ولا يضمر الفاء في الجزاء الثالث؛ لأنه العدة قبل العطية، فهذه أيضاً لا تطلق حتى تسأله ثم يعدها، ثم يعطيها. ٣. إن سألتني إن وعدتك إن أعطيتك فأنت طالق، فهو مضمر للفاء في ذلك كله. والحكم فيها كسابقها. ينظر: تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب/ د.محمد المختار: ١٤٦.

(٢) الأشباه والنظائر في النحو: ٥٨٩/٤. وفي الأصل: مختلف، والتصويب من المصدر.

(٣) قال ابو حيان: فإن أجنب ثلاثاً، واغتسل لكل جنابة طلقت ثلاثاً، فإن أجنب ثلاثاً واغتسل واحدة، فزعم أبو يوسف أنها تطلق ثلاثاً، وقال الفراء: قول أبي يوسف غلط. ارتشاف الضرب: ١٨٨٩/٤. وينظر: شرح التسهيل/ناظر الجيش: ٤٤٢٦/٩، والتوظيف الأصولي للنحو من خلال مباحث صيغ العموم/الشيخ عادل أحمد عبد الموجود: ٣٥٣.

(٤) زاد في الاصل: في.

(٥) الأشباه والنظائر في النحو: ٥٨٩/٤.

(٦) تقدم عن أبي حيان وغيره أن هذا الرأي منسوب الى أبي يوسف، قال: فإن أجنب ثلاثاً واغتسل واحدة، فزعم أبو يوسف أنها تطلق ثلاثاً، وقال الفراء: قول أبي يوسف غلطٌ. ارتشاف الضرب: ١٨٨٩/٤.

(٧) في الأصل: قولك، والتصويب من المصدر.

(٨) الأشباه والنظائر في النحو: ٥٨٩/٤-٥٩٠.

(٩) زاد في المصدر: به.

(١٠) الأشباه والنظائر في النحو: ٥٩٠/٤.

مسألة [٧]: إذا قال لها: إن دخلتُ الدارَ وكلّمتُك فأنت طالقٌ. فهذه تطلقُ بوقوع الفعلين جميعاً، ولا تطلقُ بأحدهما دون الآخر؛ إن دخل ولم يكلّمها لم تطلق، وإن كلّمها ولم يدخل لم تطلق، وإذا جمع بينهما طَلَقَت، ولا يبالي بأيّهما بدأ بالكلام أم بالدّخول، أيّ ذلك بدأ به وقع الطّلاق بعد أن يجمع بينهما؛ لأنّ المعطوف بالواو يجوز أن يقع آخره قبل أوّله[١]، ألا ترى أنّك تقول: رأيت زيداً وعمراً، فيجوز أن يكون عمرو في الرؤية قبل زيد، قال الله تعالى:﴿**وَاسْجُدِي وَارْكَعِي**﴾[٢].

وكذلك إن قال لعبده: إن دخلتُ الدار وكلّمتُ زيداً فأنت حرّ. فإنّه لا يُعتَقُ إلّا بوقوع الفعلين جميعاً كيف وقعا، لا فرق فيه بين[٣] وقوع الأوّل قبل الثاني، والثاني[٤] قبل الأوّل [٥].

مسألة [٨]: إن قال لها: إن دخلتُ الدار فكلّمتُكِ فأنت طالقٌ. لا تطلقُ إلّا بوقوع الفعلين جميعاً، ويقدّم المتقدّم فيهما في الشّرط[٦]؛ فلا تطلقُ حتى تدخلَ الدار أوّلاً ثمّ يكلّمها، فإن كلّمها قبل الدّخول لم تطلق. وكذلك العبد لا يعتق؛ لأنّ المعطوف بالفاء لا يكون إلّا بعد الأوّل وكذلك (ثمّ)[٧].

مسألة [٩]: فإن قال لها: إن كلّمتُكِ أو دخلتُ داركِ فأنت طالقٌ. طَلَقت بواحدٍ من الفعلين وإن لم يُكرّر (إن)، فأيّهما وقع طلقت؛ لأنّ (أو) لأحد الشّيئين[٨]، وهو بمنزلة قولك: إن كلّمتُكِ وإن دخلتُ داركِ فأنت طالقٌ. لا فرق بينهما في وقوع الطّلاق.

وكذلك في العَتاق إذا قال: إن كلّمتُ زيداً أو دخلتُ الدّار فعبدي حرٌّ. عتقَ بواحدٍ منهما. وإن وقع الفعلان وقع الطلاقُ والعَتاقُ؛ لأنّه إذا وقع بواحدٍ فالاثنان أجدرُ أن يقع بهما [٩].

مسألة [١٠]: إذا قال لها: أنت طالقٌ وإن دخلتُ الدّار. طَلَقت في وقتها على كلّ حال؛ لأنّ المعنى: أنت طالقٌ إن لم أدخلِ الدّارَ وإن دخلتُها؛ لأنّ الواو عاطفةٌ على كلامٍ محذوفٍ. وكذلك إذا قال: عبدي حرٌّ وإن دخلتُ دارك. عَتَق على كلّ حالٍ؛ لأنّ المعنى: عبدي حرٌّ إن لم أدخل دارك وإن دخلتُها. وكذلك إذا قال: عبدي حرّ وإن لم أدخل دارك. عَتَق لوقته على ما ذكرتُ لك[١٠].

مسألة [١١]: فإن قال لها: أنت طالقٌ إذا دخلتِ الدار. لم تطلُق حتى تدخلَ الدّار، أمّا (إنْ) فشرطٌ لا يقعُ الطلاقُ إلّا بعد وجود ما بعدها، وأمّا (إذا) فوقتٌ مستقبلٌ فيه/٤و/ معنى الشرط، فكأنّه قال: أنت طالقٌ إذا جاء وقت كذا، فهي تطلقُ وقتَ دخولِ الدار، فقد استوت (إن) و(إذا) في هذا الموضع في وقوع الطّلاق، ولهما مواضع كثيرة يفترقان فيها[١١] في هذا المعنى ستمرّ بك ان شاء الله تعالى[١].

---

(١) ينظر: شرح المفصل/ ابن يعيش: ٥٧/١، وأمالي الدلالات ومجالي الاختلافات/عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن بيّه: ٢١-٢٢.

(٢) سورة آل عمران : من الآية ٤٣.

(٣) في الأصل: وبين.

(٤) في المصدر: لا فرق بينهما في وقوع الأوّل قبل الثاني أو الثاني.

(٥) الأشباه والنظائر في النحو: ٥٩١/٤.

(٦) قال الزمخشري: الفاء وثمّ وحتى تقتضي الترتيب، إلا أن الفاء توجب وجود الثاني بعد الأول بغير مهلة، وثمّ توجبه بمهلة. المفصل: ٤٠٤.

(٧) الأشباه والنظائر في النحو: ٥٩٢/٤.

(٨) ينظر: الاصول/ابن السراج: ٥٥/٢، وشرح المفصل:١٨/٥.

(٩) الأشباه والنظائر في النحو: ٥٩٢/٤.

(١٠) الأشباه والنظائر في النحو: ٥٩٣/٤. وفي الاصل: طلقت لوقتها على ما ذكرت لك. والتصويب من المصدر.

(١١) ينظر: شرح المفصل: ٥٩/١، وأمالي الدلالات ومجالي الاختلافات/عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن بيّه: ٢٣.

مسألة [١٢]: فإن قال لها: أنت طالقٌ أن دخلتِ [الدار] – بفتح أن– طَلَقت لوقتها؛ لأنّ المعنى: أنت طالقٌ من أجل أن دخلت الدار، ولأن[٢] دخلتِ الدار، فقد صار دخولُ الدار علّةَ طلاقها والسّبب الذي من أجله طلّقها، لا شرطاً لوقوع الطّلاق، كما كان في باب (إن). وهي تطلُقُ إذا فتح (أنْ) كانت دخلت الدّار أو لم تدخل، فإنّ الطلاق يقع بها في وقته. وكذلك إذا شدّد (أنّ) وفتحها فقال: أنت طالقٌ أنّك دخلت الدار. طَلَقت لوقتها كانت دخلت الدّار أو لم تكن دخلت[٣].

وشرح ذلك أنّه لو بلغه أنّها دخلت دار زيد، ولم تكن دخلتها في الحقيقة، فقال لها: أنت طالق ثلاثاً، فقالت له: لِمَ طلّقتني؟ فقال: من أجل أنّك دخلتِ دار زيدٍ، فقالت: إنّي لم أدخلها قطّ. وقع الطلاقُ ولم يكن ذلك بمانعٍ من وقوعه.

وكذلك إذا قال لها: أنت طالقٌ أن دخلتِ دارَ زيدٍ. فكأنّه طلّقها ثمّ خبّر بالعلّة التي من أجلها[٤] طلّقها والسبب، والإخبار بذلك لا يمنع من وقوع الطّلاق.

وكذلك لو قال لها: أنت طالقٌ إنّك دخلتِ الدار – فكسر (إنّ) وشدّدها– طَلَقت، وهذا لم يخبرها بالعلّة التي من أجلها طلّقها، ولكنّه طلّقها ثمّ خبّرها بخبرٍ منقطعٍ من الأوّل، وكأنّه خبّرها بما ليس ممّا هما فيه بشيءٍ، فالإخبار به والإمساك عنه سواءٌ، إذ ليس بشرطٍ للطلاق[٥] ولا بعلّةٍ له. فهذا الفرق بين كسر (إنّ) وتشديدها، وبين فتحها وتشديدها، وفتحها وتخفيفها، وكسرها وتخفيفها، فاعلم ذلك[٦].

مسألة [١٣]: فإن قال لها: أنت طالقٌ إذ دخلتِ دار زيدٍ. فكأنّه قال لها: أنت طالقٌ وقتَ دخولِك دار زيدٍ فيما مضى، وهي في تقدير: أنت طالقٌ أمسِ، فالطلاق يقعُ بها، وذكره المضيّ لغوٌ. وهذا في اللغة كلامٌ متناقضٌ، قد نقض آخرُه أوّلَه، اللهمّ إلّا أن يكون قد طلّقها يوم دخولها دار زيدٍ، ثمّ خبّرها الآن بما كان منه في ذلك الوقت، وإن كانت[٧] لم تدخل دارَ زيدٍ قطُّ، فقال لها: أنت طالقٌ إذ[٨] دخلتِ دارَ زيدٍ، فكأنّه قال لها: أنت طالقٌ أمسِ. ثمّ كذَب عليها بقوله: دخلتِ دارَ زيدٍ، فسواءٌ هذا وقوله: أنت طالقٌ أمسِ، وأنت طالقٌ إذ دخلتِ دارَ زيدٍ. ولو حُمل هذا على حقيقة اللّغة كان قوله: أنت طالقٌ إذ دخلتِ دارَ زيدٍ. وأنت طالق أمسِ. كلاماً مستحيلاً؛ لأنّه متناقضٌ، كأنّه قال: أطلّقك[٩] أمسِ، وأمّا قوله: أطلّقك أمسِ فمحالٌ، لانتقاض أوّلِه بآخِره. وأمّا قوله: طلّقتكِ أمسِ. فإن كان قد فعل فقد مضى القول فيه، وإن كان لم يفعل فإنّما كذب في إخباره، وباب وقوع الطّلاق فيه ما يذهب [إليه] الفقهاء في ذلك[١٠].

---

(١) الأشباه والنظائر في النحو: ٥٩٣/٤.

(٢) في المصدر: أو لأن.

(٣) تقدم نحو هذه المسألة في بداية الفصل الأول [١].

(٤) في الاصل: من أجله. والتصويب من المصدر.

(٥) في الاصل: شرط الطلاق. والتصويب من المصدر.

(٦) الأشباه والنظائر في النحو: ٥٩٤/٤-٥٩٥.

(٧) في الاصل: كان، والتصويب من المصدر.

(٨) في الاصل: ان، والتصويب من المصدر.

(٩) في المصدر: طلّقتك.

(١٠) الأشباه والنظائر في النحو: ٥٩٥/٤-٥٩٦.

مسألة [١٤]: إذا قال : كلّما دعوتك فإن أجبتَني فعبدي حرٌّ. فدعاه ثلاث مرّات وأجابه مرّة، فإنّه يُعتَقُ واحدٌ من عبيده؛ لأنّ الإجابة مشترطةٌ مع الدّعاء، وهي تتردّد/٥ ظ/ فلا يُعتَقُ العبدُ إلّا بدعاءٍ معه إجابةٌ. وكذلك إن[١] قال لامرأته: كلّما ناديتك فإن أجبتِني فأنت طالقٌ تطليقةً. فناداها ثلاث مرّات فأجابته مرّةً طَلَقت واحدةً[٢].

مسألة [١٥]: أنشد الكسائيّ[٣] : [الطويل]

فـإن ترفُقـي يـا هنـدُ فـالرِّفق أحـزمُ وإن تخرَقـي يـا هنـدُ فـالخُرقُ[٤] أشـأمُ

فأنـت طـلاقٌ[٥] والطّـلاقُ عزيمـةٌ ثلاثـاً ومـن يخـرَقْ أعـقُّ وأظلـمُ

فبِينـي بـذا[٦] إن كنـتِ غيـرَ رفيقـةٍ ومـا لامـرئٍ بعـد الـثّلاثِ تقـدّمُ[٧]

أمّا قوله: (أنت طلاقٌ[٨])، ففيه وجهان:

أحدهما: أن يكون مصدراً موضوعاً موضع اسم الفاعل كما قيل: رجلٌ عَدلٌ، أي: عادلٌ، ورجلٌ صَومٌ، أي: صائمٌ، وفِطرٌ، وزَورٌ، أي: مُفطِرٌ وزائرٌ، كما قال الله عزّ وجلّ: ﴿**إِنْ أَصْبَحَ ماؤُكُمْ غَوْراً**﴾[٩]. أي: غائراً. وقد يقع المصدر في موقع[١٠] اسم المفعول أيضاً كما قيل: (رجل رِضىً) أي: مَرضِيٌّ. فكأنّه قال: أنت طالقٌ، فوضع طلاقاً موضع طالق (اسم الفاعل) كما ترى.

وهذه المصادر إذا وضعت موضع أسماء الفاعلين والمفعولين، فإن شئت تركتها على لفظٍ واحدٍ مفردٍ في الواحد والاثنين والجمع والمؤنّث فتقول: رجلٌ عَدلٌ، [ورجلان عَدلٌ] ، ورجالٌ عَدلٌ، ونسوةٌ عَدلٌ، وإن شئت ثنّيت

---

(١) في المصدر: إذا.

(٢) الأشباه والنظائر في النحو: ٥٩٦/٤.

(٣) جاء في مغني اللبيب: ص٧٦ أنه كتب الرشيد ليلةً إلى القاضي أبي يوسف يسأله عن هذه الابيات، فقال: ماذا يلزمه إذا رفع الثلاث، وإذا نصبها؟ قال أبو يوسف: فقلت: هذه مسألة نحوية فقهية، ولا آمن الخطأ إن قلت فيها برأيي، فأتيت الكسائي وهو في فراشه، فسألته فقال: إن رفع ثلاثاً طلقت واحدة؛ لأنه قال أنت طالقٌ، ثم أخبر أنّ الطلاق التام ثلاثٌ، وإن نصبها طلقت ثلاثاً؛ لأنّ معناه أنت طالقٌ ثلاثاً، وما بينهما جملة معترضة... قال ابن هشام: إن الصواب أن كلاً من الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلاث ولوقوع الواحدة؛ أما الرفع فلأن أل في الطلاق إما لمجاز الجنس وإما للعهد الذكري، أي: وهذا الطلاق المذكور عزيمة ثلاث. فعلى العهدية تقع الثلاث، وعلى الجنسية تقع واحدة. وأما النصب فلأنه محتمل لأن يكون على المفعول المطلق - وحينئذ يقتضي وقوع الثلاث، إذ المعنى: فأنت طالق ثلاثاً، ثم اعترض بينهما بقوله: والطلاق عزيمة - ولأن يكون حالاً من الضمير المستتر في عزيمة، وحينئذ لا يلزم وقوع الثلاث، لأن المعنى: والطلاق عزيمة إذا كان ثلاثاً، فإنما يقع ما نواه. هذا ما يقتضيه اللفظ مع قطع النظر عما بعده، فإنه يعين الثلاث".

(٤) الرِّفْق: ضد العنْف، رَفِق بالأمر وله وعليه يَرْفَق رِفْقاً، ورَفُقَ يَرْفُقُ ورَفِقَ: لطُفَ. والخُرق بالضم: الجهل والحمق. لسان العرب (رفق) و(خرق).

(٥) في الأصل: طالق. والتصويب من المصدر.

(٦) في المصدر: بها.

(٧) هذه الأبيات من أبيات المسائل الفقهية النحوية، ولا يعلم قائلها، اذ وردت بلا نسبة في شرح المفصل/ ابن يعيش: ٥٨/١، والبصائر والذخائر/ أبو حيان: ١٢٩/٥، ومغني اللبيب/ابن هشام:٧٦، وشرح شواهد المغني/ السيوطي: ١/ ١٦٨، وخزانة الأدب/البغدادي: ٣/ ٤٥٩ و٤٦١، وجاء البيت الثاني منهما في شرح الرضي على الكافية: ٢ /١٣٦، و٤ /٩٩ و٢٠٢، وارتشاف الضرب/ابو حيان: ٩٨٦/٢.

(٨) في الأصل: طالق. والتصويب من المصدر.

(٩) سورة الملك: من الآية ٣٠.

(١٠) في المصدر: موضع.

وجمعت، فقد قيل: عدولٌ ومقانعٌ[١]، أنشد أبو عبد الله نِفطويه[٢]، [قال]: أنشدنا أحمد بن يحيى، عن ابن الأعرابيّ: [الطويل]

طمِعــــتُ بليلـــى أن تريـــعَ وإنّمـــا تُقطِّـــعُ أعنـــاقُ الرّجـــالِ المطـــامعُ

وبايعــتُ ليلـــى فـــي خـــلاءٍ ولـــم يكـــنْ شـــهودٌ علـــى ليلـــى عـــدولٌ مقـــانعُ[٣]

فجمع (عَدلا) و(مَقنعاً)، فقال: عدول، ومقانع، كما ترى.

والوجه الثاني في قوله: (فأنت طلاقٌ): أن يكون حذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، كما قيل: (صلّى المسجدُ)، يريد[٤]: صلّى أهل المسجد، وكما قال الله عزّ وجلّ: ﴿**وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيها وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنا فِيها**﴾[٥]، يريد أهل القرية وأصحاب العير[٦]؛ فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. فكذلك أراد: أنت ذاتُ طلاقٍ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. قالت الخنساء: [البسيط]

ترتـــعُ مـــا رَتَعـــتْ حتّـــى إذا ادّكَـــرَت فإنّمـــا هـــي إقبـــالٌ وإدبـــارُ[٧]

أي: ذات إقبال وإدبار[٨]. وقد يجوز أن يكون جعلُها الإقبالَ والإدبارَ لكثرة ذلك منها مجازاً واتّساعاً[٩]. وأنشد سيبويه: [المتقارب]

وكَيْـــفَ أُواصِـــلُ مَـــنْ أصْـــبَحَتْ خِلالَتُـــــهُ كـــــأَبي مَرْحَـــــبِ[١٠]

يريد: كخِلالةِ أبي مَرْحَب، والخِلالة: الصداقة.

وأمّا قوله: (والطّلاقُ عزيمةٌ ثلاثاً)، فإنّه إذا نصب الثّلاث، فكأنّه قال: فأنت طلاقٌ [ثلاثاً]، فوقع بهما الطلاق الثلاث[١]، ويكون قوله: (والطلاق عزيمةٌ) منّي جِدّاً غيرَ لغوٍ.

---

(١) ينظر: شرح المفصل:٥٨/١.

(٢) إبراهيم بن محمد بن عرفة الازدي العتكي، أبو عبد الله، إمام في النحو. وكان فقيهاً، مسنداً في الحديث ثقة، وهو يؤيد مذهب سيبويه في النحو فلقبوه (نفطويه) ولد بواسط، ومات ببغداد (٣٢٣هـ)، ذكر المترجمون له عدة كتب، منها: (كتاب التاريخ)، و(غريب القرآن)، و (كتاب الوزراء) و (أمثال القرآن) ولا نعلم عن أحدها خبراً. وفيات الاعيان: ٤٧/١، بغية الوعاة/ السيوطي: ٣٢٢/١ ترجمة ٨٦٨، الاعلام/ الزركلي:٦١/١.

(٣) نسبهما القالي في الامالي:١٩٦/١، وابن منظور في اللسان (ربع) و(قطع) الى البعيث المجاشعي (ت ١٣٤هـ)، وروى أبو الفرج في الاغاني: ٣٣/٢ بالإسناد عن أبي عثمان المازني سمعت معاذاً وبشر بن المفضل جميعاً ينشدان هذين البيتين وينسبانهما لمجنون بني عامر (ت ٦٨هـ)، وورد البيت الاول في ديوان قيس بن ذريح (ت ٦٨هـ): ص ٨٨ ضمن قصيدة طويلة. وجاءا غير منسوبين في شرح المفصل :٥٨/١. وورد البيت الأول غير منسوب في جمهرة الامثال/العسكري: ٢٧٧/١، ومعجم مقاييس اللغة/ابن فارس (ربع)، والصحاح/ الجوهري (روع)، وفصل المقال في شرح كتاب الأمثال/ البكري:٤٠٨، والمستقصى/ الزمخشري:٣٠/٢، والفائق/ الزمخشري:١٠١/٢، والتذييل والتكميل/ ابو حيان: ٢٠٦/١١. و راعَ الشيءُ رَيْعاً: رجَع وعادَ، والمَقْنَعُ بفتح الميم: العَدْلُ من الشهود، يقال: فلان شاهدٌ مَقْنَعٌ، أي: رِضاً يُقْنَعُ به. لسان العرب (ربع) و(قنع).

(٤) في المصدر: يراد.

(٥) سورة يوسف: من الآية ٨٢.

(٦) في الأصل: أهل العير وأصحاب العير. والتصويب من المصدر.

(٧) الديوان:٤٨.

(٨) ينظر: المقتضب/ المبرد:٢٣٠/٣، وحاشية الصبان:١٧٤/٢.

(٩) ينظر: دلائل الاعجاز/ الجرجاني:٦٤٨.

(١٠) البيت للنابغة الجعدي في الديوان: ٣٩ وفيه: وكيف تواصل، وورد منسوباً اليه في الكتاب/ سيبويه:٢١٥/١، والمقتضب/ المبرد:٢٣١/٣.

وإذا قال: فأنت طلاقٌ[٢] والطلاقُ عزيمةٌ ثلاثٌ- برفع ثلاث- فكأنّه قال: أنت طالقٌ، ثمّ قال: والطلاقُ عزيمةٌ ثلاثٌ، أي: الطلاقُ ثلاثٌ، أي: الذي بمثله يقع الفراقُ هو الثلاث، فيكون (ثلاثٌ) خبراً ثانياً عن الطّلاق، أو موضّحاً للعزيمة[٣].

وإن شاء كان تقديره: فأنت طالقٌ ثلاثاً، ثمّ فسّر ذلك بقوله: والطلاقُ عزيمةٌ ثلاثٌ، كأنّه قال: والطلاقُ الذي ذكرتُه أو نويتُه عزيمةٌ [ثلاثٌ] ففسّره بهذا. ودليل هذا: إذا نوى الثلاث، ودليل قصد[٤] الثلاث، قوله في البيت الذي بعده: (فبيني بها)، فهذا يدُلُّ على أنّه أراد الثلاث والبينونة.

ويجوز/٥ و/ نصب (عزيمة) إذا رفع[٥] (الثلاث) فقال: (والطلاقُ عزيمةً ثلاثٌ) فينتصبُ على إضمار فعلٍ، كأنّه قال: والطلاقُ ثلاثٌ أعزِم ذلك[٦] عزيمةً، ويجوز أن يكون تقدير قوله: (والطلاقُ إذا كان عزيمةً ثلاثٌ)، كما تقول: عبد الله راكباً أحسنُ منه ماشياً، وكما تقول: هذا بُسراً أطيبُ منه رُطَباً[٧].

وأمّا قوله : (ومن يخرق أعقُّ وأظلمُ) فمن كلام الشعر، لا يجوز في منثور الكلام[٨]. انتهى[٩].

[الفصل] الثالث

[١] قال ابن هشام: "سئلت عن الفرق بين قولنا: (واللهِ لا كلّمتُ زيداً ولا عمراً ولا بكراً) بتكرار (لا) وبدون تكرارها، حتى قيل: إنّ الكلام مع التكرار أيمانٌ في كلّ منها[١٠] كفّارةٌ، وأنّه بدون التكرار يمينٌ، في مجموعها كفّارةٌ.

والجواب: أنّ بينهما فرقاً ينبني على قاعدةٍ، وهي: أنّ الاسمين المتفقي الإعراب المتوسّط بينهما واو العطف تارةً يتعيّن كونهما متعاطفين، وتارةً يمتنعُ ذلك، ويجب تقديرٌ مع الباقي، ويكون العطفُ من باب عطف الجمل، وتارةً يجوز الأمران.

فالأول نحو: (اختصم زيدٌ وعمرٌو)، و(اصطلح زيدٌ وعمرٌو)، و (جلستُ بين زيدٍ وعمرٍو)، و(هذان زيدٌ وعمرٌو)؛ وذلك لأنّ الاختصام والاصطلاح والبينيّة والمبتدأ الدّال على متعدّد، لا يكتفي بالاسم المفرد.

والثاني[١١] **نحو:** (قامتْ هندٌ وزيدٌ)، وقوله تعالى: ﴿**لا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلا نَوْمٌ**﴾[١٢]، وقوله عز وجل:﴿**فاذْهَبْ**[١٣] **أَنْتَ وَرَبُّكَ**﴾[١]، ﴿**اذْهَبْ أَنْتَ وَأَخُوكَ**﴾[٢]، ﴿**اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ**﴾[٣]، ﴿**لا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلا أَنْتَ**﴾[٤].

---

(١) في المصدر: فكأنّه قال: فأنت طالقٌ [ثلاثاً]، يوقعُ بها الثلاث.

(٢) في الأصل: طالق. والتصويب من المصدر.

(٣) في شرح المفصل:٥٩/١ أو يكون موضِحاً للعزيمة على سبيل البدل، وتقع واحدةً لا غيرُ.

(٤) في الأصل: نصب، تحريف، والتصويب من المصدر.

(٥) في الأصل: وقع، تحريف، والتصويب من المصدر.

(٦) في شرح المفصل:٥٩/١ أعزم عليك.

(٧) والمرادُ بقوله (عبد الله راكباً أحسنُ منه ماشياً) إذا كان ماشياً، وبقوله: (هذا بُسْراً أطيبُ منه رُطَباً)، أي: هذا إذا كان بسراً أطيبُ منه إذا كان رطباً. ينظر: شرح المفصل/ابن يعيش:٥٩/١.

(٨) مراده هنا أنه قد حذف الفاء الواقع في جوابُ الشرط والمبتدأ أيضاً، والمعنى: فهو أعقُّ وأظلمُ، وهو من ضرورات الشعر المستقبَحة. ينظر: شرح المفصل:٥٩/١.

(٩) الأشباه والنظائر في النحو: ٥٩٦/٤-٦٠٢. وللتفصيل في هذه المسألة، ينظر: مغني اللبيب:٧٦، وشرح شواهد المغني/ السيوطي: ١/ ١٦٨، وخزانة الأدب/البغدادي: ٣/ ٤٥٩ -٤٦١.

(١٠) في الأصل: منهما، تحريف تصويبه من المصدر.

(١١) يريد به الذي يمتنع كون الاسمين متعاطفين.

(١٢) سورة البقرة: من الآية ٢٥٥.

(١٣) في النسخة: اذهب.

فهذه ونحوها يتعيّن فيها إضمار العامل، أي: ولا يأخذه نومٌ، وليذهب ربُّك، وليذهب أخوك، وليسكُن زوجُك، وكذلك التقدير: ولا تُخلفه، ثمّ حذف الفعل وحده فبرز الضمير وانفصل، ولولا ذلك لزم إعمال فعل الأمر والفعل المضارع ذي النون في الاسم الظاهر أو الضمير المنفصل، وإسناد الفعل المؤنّث إلى الاسم المذكّر.

وكذلك قوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُا الدَّارَ وَالْإِيمانَ**﴾ (٥)، وقول الشاعر: [الوافر]

..... **وَزَجَّجْـــــنَ اَلْحَوَاجِـــــبَ وَالْعُيُونَـــــا** (٦)

...

وقول الآخر: [الرجز]

علفتُهـــــا تِبنـــــاً ومـــــاءً بـــــاردا .....

(٧) ..

وقوله: [مجزوء الكامل مرفّل]

..... **متقلّـــــــداً سَـــــــيفاً ورُمحـــــــا** (٨)

...

أي: وألفوا الإيمان، أو وأحبّوا الإيمان، وكحّلن العيونَ، وسقيتها ماءً، وحاملاً رمحاً.

---

(١) سورة المائدة: من الآية ٢٤.

(٢) سورة طه: من الآية ٤٢.

(٣) سورة البقرة: من الآية ٣٥، والأعراف: من الآية ١٩.

(٤) سورة طه: من الآية ٥٨.

(٥) سورة الحشر: من الآية ٩.

(٦) البيت للراعي النميري، في ديوانه: ص ٢٦٩، وفيه: يزججن، بدل: وزججن، وصدره في الديوان: وهِزة نسوةٍ من حيّ صدقٍ، وفي سائر المصادر: إذا ما الغانيات برزن يوماً، وجاء منسوباً الى الراعي في المقاصد/ العيني: ١٠٣٤/٣، ولسان العرب/ ابن منظور (زجج)، وشرح شواهد المغني/السيوطي: ٧٧٥/٢. وجاء غير منسوبٍ في كثير من المصادر منها: اعراب القرآن/ النحاس: ٣٢٨/٤، والخصائص/ابن جني: ٤٣٢/٢، والانصاف /الانباري: ٦١٠/٢، ومغني اللبيب/ ابن هشام: ٤٦٦، واوضح المسالك/ ابن هشام: ٢٤٧/٢. وزَجَّجَتِ المرأةُ حاجبها بالمِزَجِّ: دقّقته وطوّلته، وقيل: أطالته بالإثمد، اللسان (زجج)، والشاهد فيه: تقدير فعل محذوف، وهو: وكحلن العيونَ؛ لان زجّج لا يصلح ان يتسلط على العيون من حيث المعنى. وذهب بعضهم إلى أنه من عطف المفردات لما يجمع بين العامل المذكور والمحذوف من معنى مشترك هو التحسين.

(٧) هذا صدر البيت، وتمامه: حتى شتت همّالة عيناها، وقبله: لما حططتُ الرحلَ عنها واردا، وقد ورد في ملحقات شرح ديوان ذي الرمة: ١٨٦٢/٣، وقال البغدادي في الخزانة: ١٤٠/٣: "لَا يعرف قَائِله، وَرَأَيْت فِي حَاشِيَة نُسْخَة صَحِيحَة من الصّحَاح أَنه لذِي الرمة، ففتشت ديوانه فَلم أَجِدهُ فِيهِ". وورد منسوباً الى بعض بني أسد في معاني القرآن/الفراء: ١/ ١٤، وجاء غير منسوب في كثير من المصادر منها: اعراب القرآن/ النحاس: ٣٢٨/٤، والخصائص/ ابن جني: ٢/ ٤٣٣، وأمالي المرتضى: ٢/ ٢٥٩، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٢١، والانصاف /الانباري: ٣١٣/٢، وشرح الرضي: ٥٢٠/١، وشرح المفصل/ ابن يعيش: ٢/ ٨، والمغني/ ابن هشام: ٨٢٨، واوضح المسالك/ ابن هشام: ٢/ ٢٤٥، والمقاصد/ العيني: ١٠٨١/٣، وشرح شواهد المغني/ السيوطي: ٩٢٩/٢. وقوله: شتت، جاء في القاموس (شتا): شَتَا بالبَلَدِ: أقام به شِتاءً، كشَتَّى وتَشَتَّى، والشاهد فيه: قوله: (وماءً) حيث لا يصح أن يشترك مع لفظة (تبناً) بعامل واحد وهو قوله: (علفتها)؛ لأن الماء لا يعلف، وإنما يسقى، فلا بد من تقدير عامل محذوف: وهو: وسقيتها ماءً. وقيل: (ماء) معطوف على قوله (تبناً) بعد تضمّن الفعل (علفتها) معنى الفعل (أنلتها)، أو(قدّمت لها)، أو (أعطيتها).

(٨) صدره: يا ليت زوجك قد غدا، وفي بعض المصادر: و رأيت زوجك في الوغى، وجاء الشاهد منسوباً الى عبد الله بن الزبعرى في تفسير ابن عطية الاندلسي (المحرر الوجيز): ٢٠٨/٥ ، والتحرير والتنوير/ ابن عاشور: ٨١/٢٨، وورد غير منسوبٍ في مصادر عديدةٍ، منها: الكامل/ المبرد: ١/ ٢٩١، و٢/ ٢٠٤، والمقتضب :٢/ ٥٠، اعراب القرآن/ النحاس: ٢٦/٢ و٢٦٢، و٣١٢/٤ و٣٢٨، والخصائص/ ابن جني: ٢/ ٤٣١ ، وأمالي المرتضى: ١/ ٥٤؛ وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٢١، والانصاف/ الانباري: ٢/ ٦١٢، وشرح الرضي: ٣٣٩/٢ ، وشرح المفصل/ ابن يعيش: ٢/ ٥٠، وخزانة الأدب ٢/ ٢٣١، و٣/ ١٤٢، و٩/ ١٤٢.

الشاهد فيه: نصب (رمحاً) على تقدير عامل محذوف، أي: وحاملاً رمحاً، اذ لا يصح تسليط (متقلداً) عليه، فلا يقال: تقلد رمحه. وبعض النحاة يضمن تقلد معنى (احتمل). قال المبرد في المقتضب: ٥٠/٢ "لأن معنى المتقلد: حامل، فلما خلط بينهما جرى عليهما لفظٌ واحد"، وجاء في اللسان (قلد): "وتَقَلَّدَ الأَمرَ: احتمله، وكذلك تَقَلَّدَ السَّيْفَ. وقوله: يا لَيْتَ زَوْجَكِ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّداً سَيْفاً وَرُمْحَا، أَي: وحاملاً رُمْحاً".

ومن ذلك قولهم: (ما جاءني زيدٌ ولا عمرٌو)، أي: ولا جاءني عمرٌو؛ لأنّ حرف النّفي لا يدخل على المفردات؛ لأنّ الذي يُنفى إنما هو النّسبة. وكذلك القول في حرف الاستفهام إذا قيل: (أجاءك زيدٌ أوَ عمرٌو؟)- بتحريك الواو- تقديره: أو جاءك عمرٌو.

فإن قلتَ: ما ذكرتَه في النّافي منتقضٌ بقولهم: (جئتُ بلا زادٍ)، وما ذكرته في الاستفهام منتقضٌ بقوله تعالى:﴿**أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ**﴾ [١]، قاله الزّمخشريّ[٢].

قلتُ: أمّا هذا الإعراب فمردودٌ، والصواب أنّ (آباؤنا) مبتدأ، وخبره محذوفٌ مدلولٌ عليه بقوله تعالى: ﴿**لَمَبْعُوثُونَ**﴾ كما أنّها في قراءة من سكّن الواو كذلك[٣].

وأمّا المثال المذكور فأصله: (ما جئتُ بزادٍ)، ولكنّهم عدلوا عن ذلك لاحتماله خلاف[٤] المراد، وهو نفي المجيء البتّة، فإنّ من لم يجئ يصدق عليه أنّه لم يجئ بزادٍ، فلذلك أدخلوا (لا) على مصبّ النفي، ومن ثمّ سمّاها النحويّون: مقحمة، أي: داخلة في موضع ليس/٦ظ/ لها بالأصالة[٥].

فإن قلتَ: فلم يقولون: (ما جاءني زيدٌ ولا عمرٌو) حتّى احتيجَ إلى إضمار العامل؟

قلتُ: إنّما يقولونه إذا أرادوا الدّلالة على نفي الفعل عن كلٍّ منهما بصفتي الاجتماع والافتراق، إذ لو لم يكرّروا الثّاني احتُمِل إرادة نفي اجتماعهما، ونفي كلٍّ منهما.

فإن قلتَ: فهلّا أجازوا في الاستفهام (هل جاءك زيدٌ؟ وهل عمرٌو؟) إذا أرادوا التّنصيص على الاستفهام عن مجيء كلّ منهما، ورفع احتمال الاستفهام عن اجتماعهما في المجيء في وقت؟

قلتُ: لئلّا تقع أداة الصّدر حشواً.

فإن قلتَ: قُدّر العاملُ، وقد صار ذو الصّدر صدراً.

قلتُ: نعم، لكن تبقى صورة اللّفظ حينئذٍ قبيحةً، إذ الأداةُ داخلةٌ في اللّفظ في حشو الكلام، وهم معتنون بإصلاح الألفاظ كما يعتنون بإصلاح المعاني.

والثالث[٦] **نحو:** (قام زيد وعمرو).

فإن قلتَ: فهل نصّ أحدٌ على جواز الوجهين في ذلك على وجوب تقدير العامل مع تكرار النّافي؟

قلتُ: أمّا مسألة تكرار النّافي، فقد أوضحت بالدليل السابق وجوب تقدير العامل فيها. وأمّا ما أجَزتُ فيه الوجهين فلا سبيل إلى دفع الإمكان فيه، على أنّني قد وقفتُ في كلام جماعةٍ على ذلك. قال بعض المحقّقين: "

---

(١) سورة الصافات: من الآية ١٦، والواقعة: من الآية ٤٧.

(٢) قال الزمخشري في قوله تعالى: (أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ أَوَ ءَابَاؤُنَا) :" ءَابَاؤُنَا: معطوف على محل إن واسمها، أو على الضمير في مبعوثون، والذي جوّز العطف عليه الفصل بهمزة الاستفهام". الكشاف:٤/٤١.

(٣) قَرَأَ الْجُمْهُورُ: (أَوَآباؤُنَا) بِفَتْحِ الْوَاوِ فِي (أَوَ). وَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ، وَشَيْبَةُ، وَابْنُ عَامِرٍ، وَنَافِعٌ فِي رِوَايَةِ قَالُونَ: بِالسُّكُونِ (أَوْ)، فَهِيَ حَرْفُ عَطْفٍ، وَمَنْ فتح فالواو حرف عَطْفٍ دَخَلَتْ عَلَيْهِ هَمْزَةُ الِاسْتِفْهَامِ. ينظر: البحر المحيط/ ابو حيان:٩/٩٥، النشر في القراءات العشر/ ابن الجزري:٢/١٧٩.

(٤) في الأصل: لخلاف. والتصويب من المصدر.

(٥) ينظر: شرح الشاطبي على الألفية (المقاصد الشافية):٣/٥٩٦، وشرح التصريح على التوضيح/ الأزهري:١/٦٣٩.

(٦) يريد به الذي يجوز فيه الأمران؛ وهما: أن يكون الاسمان متعاطفين، أو أن يكون العطفُ من باب عطف الجمل وتقدير عامل محذوف.

اعلم أنّ الواو ضربان: جامعة الاسمين [١] في عاملٍ واحدٍ، ونائبةٌ مناب التثنية، حتّى يكون قولك: (قام زيدٌ وعمرٌو) بمنزلة (قام هذان)، ومضمرٌ [٢] بعدها العامل[٣]، وينبني عليها مسائل:

أحدها[٤]: (قام زيدٌ وهندٌ) بترك تأنيث الفعل، فهذا جائزٌ على الوجه الأوّل دون الثّاني؛ لأنّا نقول على الأوّل: غلّبنا الذَّكَرَ، ولا يقال ذلك على الثاني؛ لأنّ الاسمين لم يجتمعا[٥].

الثانية: (اشترك زيدٌ وعمرٌو).

الثالثة: (زيدٌ قام عمرٌو وأبوه)، وهاتان[٦] جائزتان على التّقدير الأوّل دون الثّاني.

الرابعة: النّفي، فتقول على الأوّل: (ما قام زيدٌ وعمرٌو) فلا يفيد النفي، كما تقول: (ما قام هذان). وتقول على الثاني: (ما قام زيدٌ ولا عمرٌو) فيفيده، كما تقول: (ما قام زيدٌ ولا قام عمرٌو)" انتهى. وهو كلام حسن بديع، وقد أورده أبو حيّان في (الارتشاف) [٧] وهو كالمنكر له للطفه وغرابته.

وقال الزّمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿**وَما كانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ**﴾ [٨]: " فإن قلت: كان من حقّ الضمير أن يوحّد كما تقول: (ما جاءني من رجلٍ ولا امرأةٍ إلّا كان من شأنه كذا وكذا)، قلت: نعم، لكنّهما وقعا تحت النفي، فعمّا كلّ مؤمنٍ ومؤمنةٍ، فرجع الضمير على المعنى لا على اللّفظ" [٩] انتهى.

وقد أشكل هذا الكلام على بعضهم فاعترضه؛ وذلك لأنّ النّحويّين نصّوا على أنّ الضمير [بعد الواو]؛- لكونها موضوعةً للجمع- يكون على حسب المتعاطفين، تقول: (زيدٌ وعمرٌو أكرمتُهما)، ويمتنع (أكرمتُه)، وأجابوا عن قوله[١٠] تعالى: ﴿**وَاللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ**﴾ [١١]. وأنّ الضمير بعد (أو)؛ لكونها موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء، يكون على حسب أحد المتعاطفين، تقول: «زيداً أو عمراً أكرِمْه» ولا تقول : (أكرِمْهما) ، وأجابوا عن قوله تعالى: ﴿**إِنْ يَكُنْ غَنِيّاً أَوْ فَقِيراً**/٦و/ **فَاللهُ أَوْلى بِهِما**﴾ [١٢].

---

(١) في المصدر: للاسمين.

(٢) وهو الضرب الثاني من الواو.

(٣) في الاصل: ومضمر بعدها الواو، تحريف، تصويبه من المصدر، وفي الارتشاف والجنى الداني: أن يضمر بعد الواو.

(٤) في المصدر: احداها.

(٥) لأن العطف في الثاني على اضمار فعل محذوف تقديره: (وقامت هندٌ).

(٦) أي: المثالان في الثانية والثالثة.

(٧) نقله أبو حيان والمرادي عن السهيلي، ينظر: ارتشاف الضرب:٤/١٩٨٤، والجنى الداني:١٦١.

(٨) سورة الأحزاب: من الآية ٣٦.

(٩) الكشاف/ الزمخشري:٣/٥٤٨.

(١٠) زاد في الأصل: عن قوله.

(١١) سورة التوبة: من الآية ٦٢. فقد جاء الضمير في الآية مفرداً مذكراً، وهو في الظاهر عائدٌ على مثنىً، وأجاب النحويون على ذلك من وجوه: ١- إن الهاءَ عائدة على لفظ الجلالة؛ لأن رضا الرسول (ص) هو من رضا الله، ولذلك وحَّد الضمير.٢- مذهب سيبويه أن في الآية حذفاً، والحذف من الاول، والتقدير عنده:(والله أحقّ أن يرضوه ورسوله أحق أن يرضوه)، والهاء في (يرضوه) تعود على الرسول (ص).٣- مذهب المبرد أنه لا حذف في الكلام، لكن فيه تقديم وتأخير، تقديره عنده: (والله أحقّ أن يرضوه ورسوله)، فالهاء في (يرضوه) تعود على الله سبحانه. ٤- ويرى الفراء أن المعنى: (ورسوله أحق أن يرضوه)، و(الله) افتتاح كلام. ٥- وقيل: لمْ يقلْ (ترضوهما)؛ لأنه لا يُجمعُ بين لفظ الجلالة واسمٍ في ضميرٍ. وقيل: الأول من الوجوه أولى؛ لسلامته من الحذف، أو التقديم والتأخير، ولأن له نظائر في الكتاب الكريم. ينظر: الكتاب:١/ ٧٣-٧٧، والمقتضب/ المبرد:٣/١١٢-١١٣، واعراب القرآن/النحاس:٢/٢٢٤، ومشكل اعراب القران/ مكي القيسي: ١/٣٣٢، والتبيان في إعراب القرآن/ العكبري: ٢/ ٦٤٨، وشرح الرضي على الكافية: ٢/٣٥١، وارتشاف الضرب/ ابو حيان ٤/٢٠٢٠، وشرح التسهيل/ ناظر الجيش: ٧/٣٥١٢.

(١٢) سورة النساء:١٣٥. وجاء الضمير في الآية مثنىً ولم يأتِ مفرداً مذكراً، وللنحويين في هذا أجوبة، منها: أن (أو) بمعنى الواو، وهو المحكي عن الاخفش. ويرى ابن هشام ان (أو) هنا للتنويع، وحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة. ويخالف الرضي رأي الاخفش فيذهب الى أن (أو) ليست بمعنى الواو، بل إنّ جواب الشرط محذوف، والمعنى: إن يكن غنياً أو فقيراً فلا بأس،

فلمّا رأى هذا المعترض هذه القاعدة أشكل عليه قول الزّمخشري: "كان من حقّ الضمير أن يوحّد"[١]؛ لأنّ العطف فيهما بالواو، وسؤال[٢] الزّمخشريّ على ما قدّمت تقريره: أنّ الكلام مع النّافي جملتان لا جملة، والواو إنّما تكون للجمع إذا عطفت[٣] مفرداً على مفرد، لا إذا عطفت جملةً على جملة[٤]، ومن ثَمَّ منعوا أن يقال: (هذان يقوم ويقعد)، وأجازوا: (هذان قائمٌ وقاعدٌ)؛ لأنّ الواو جمعت بينهما وصيّرتهما كالكلمة الواحدة المثنّاة التي يصحّ الإخبار بها عن الاثنين.

وقال سيبويه: "إذا قيل: (رأيتُ زيداً وعمراً)، ثمّ أدخل حرف النّفي، فإن كانت الرؤية واحدةً قلت: (ما رأيتُ زيداً وعمراً)، وإن كنتَ قد مررتَ بكلٍّ منهما على حِدةٍ قلت: (ما مررتُ بزيدٍ ولا مررتُ بعمرٍو)"[٥]. هذا معنى ما نقل عنه ابن عصفور في (شرح الجمل)[٦]. فأوجب تكرار النّافي عند تكرار الفعل، ولكنّه صرّح بالفعل مع النّافي، وقد بيّنا أنّ تكرار النّافي كافٍ؛ لأنّه مستلزم تكرير[٧] الفعل.

إذا تقرّر هذا فنقول: إذا كرّر الحالف النّافي، فهي أيمان لما بيّنا من أنّ تكرار (لا) يؤذن بتكرار [الفعل]، وصار قوله: (واللهِ لا كلّمتُ زيداً، ولا عمراً، ولا بكراً)، بمنزلة قوله: (واللهِ لا كلّمتُ زيداً، ولا ماشيتُ عمراً، ولا رأيتُ بكراً). وهذه أيمانٌ قطعاً، يجب في كلّ منها كفّارةٌ، فكذلك في المثال المذكور، لا يفترقان إلّا فيما يرجعُ إلى التّصريح والتّقدير، وكون الأفعال متّحدة المعنى أو متعدّدةً، وكلا الأمرين لا أثر له.

وإذا لم يكرّر النّافي فالكلام محتملٌ لليمين والأيمان بناءً على نيّة الفعل وعدمها، وإنّما حكموا بأنّها يمينٌ واحدةٌ بناءً على الظاهر، كما أنّهم لم يحكموا باتحاد اليمين مع تكرار (لا)، مع احتمالها للزّيادة كما في قوله تعالى: ﴿**وَلَا النُّورُ**﴾ بعد قوله سبحانه: ﴿**وَمَا يَسْتَوِي**[٨] **الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ * وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ**﴾[٩]؛ لأنّه خلاف الظّاهر.

نعم، إن قصَدَ المتكلّمُ بقوله: (واللهِ لا كلّمتُ زيداً وعمراً) معنى: ولا كلّمتُ عمراً، فهو يمينان؛ لأنّ ذلك أحد محتملي الكلام، وقد نواه؛ وإن قَصَدَ بقوله: (لا كلّمتُ زيداً ولا عمراً) معنى: لا كلّمتُ زيداً وعمراً) الذي لم

فإنّ الله أولى بالغني والفقير معاً. ومنها: أن (أو) هنا لتفصيل ما أبهم في الكلام، وذلك أن كل واحد من المشهود عليه والمشهود له قد يكونان غنيين، وقد يكونان فقيرين، وقد يكون أحدهما غنياً والاخر فقيراً، وعلى هذا يكون الضمير في (بهما) عائداً على المشهود له والمشهود عليه على أيّ وصفٍ كانا عليه لا على الصفة. ومنها: أن يكون التقدير: (إن يكن مَن تخاصم غنيين أو فقيرين)، فقال: (غنياً) فحمله على لفظ (مَن). وقيل: إنّ الضمير عائدٌ إلى ما دلّ عليه الكلام، والتقدير: (فالله أولى بالغنى والفقير). وقال ابن عصفور: "الضمير في (أو) على حسب المتأخر، فتقول: (زيد أو عمرو قام)...، ولا يجوز أن يكون الضمير على حسب ما تقدم في (أو) إلا شذوذاً لا يقاس عليه، قال الله تعالى: (إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما)، فأعاد الضمير على الغني والفقير لتفرقهما في الذكر"، وقال أيضاً: "إن كانت (أو) مستعملة حيث يجوز الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه كالتي في الإباحة، أو في النهي عن المباح، فيجوز في الخبر الإفراد والجمع نحو: (الحسن أو ابن سيرين جالسه)، و(الآثم أو الكفور لا تطعه)، وإن شئت (جالسهما)، و(لا تطعهما)، والدليل على جواز الجمع قوله تعالى: (إن يكن غنيًا أو فقيرًا فالله أولى بهما)". قال ابو حيان: "وهذا اضطراب من ابن عصفور، تارة حمل الآية على الشذوذ، وتارة استدل لها". ينظر: اعراب القرآن/ النحاس:٤٩٥/١، والتبيان في إعراب القرآن/ العكبري: ١/ ٣٩٧، وشرح الرضي على الكافية: ٣٥٢/٢، وارتشاف الضرب/ ابو حيان ٢٠٢١/٤، ومغني اللبيب/ ابن هشام:٥٠٩، وشرح التسهيل (تمهيد القواعد)/ ناظر الجيش: ٣٥١٣/٧.

(١) تقدم آنفاً عن تفسير الكشاف.

(٢) في الاصل: وسؤاله، تحريف، تصويبه من المصدر.

(٣) ينظر: شرح التصريح على التوضيح/ الازهري: ٤٥٦/١، وهمع الهوامع/ السيوطي:٣٧٤/١، والكليات/ الكفوي:١٦١٠، وحاشية الصبان:١١٥/١.

(٤) في الاصل: عطف، تصويبه من المصدر.

(٥) ورد ما يدلّ عليه في الكتاب/ سيبويه:١٨٧/٢. وينظر: الكليات/ الكفوي:٦٥٦.

(٦) لم أجده في شرح الجمل.

(٧) في الاصل: تقرير، تحريف، تصويبه من المصدر.

(٨) في الاصل: قوله سبحانه: ما يستوي.

(٩) سورة فاطر: ١٩-٢٠.

يُضمَر[١] فيه الفعل، وقَدَّر (لا) زائدةً فيمينٌ واحدةٌ، لا يلزمه في نفس الأمر إلّا كفّارةٌ واحدةٌ، وإن كان قد يلزم في الحكم بخلاف ذلك، بناءً على ظاهر لفظه.

وقد يقال بامتناع هذا الوجه بناءً على أنّ (لا) إنّما تُزادُ إذا كان في اللفظ ما يُشعِر بذلك كقرينة قوله تعالى: ﴿**وَما يَسْتَوِي..**﴾، فإنّ الاستواء لا يعقل منسوباً إلى واحدٍ، وكذلك قوله تعالى: ﴿**ما مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ**﴾[٢]، فإنّ من المعلوم أنّ التّوبيخ على امتناعه من السّجود، لا على امتناعه من نفي السّجود؛ لأنّه إذا امتنع من نفيه كان مثبتاً[٣] [له]. فأمّا المثال المذكور فلا دليل فيه على ذلك، فلا تكون (لا) فيه إلّا نافية، والله أعلم"[٤]. انتهى.

[٢] وقال الكسائي لمحمد بن الحسن في مجلس الرشيد: من تبحّر في/٧ظ/ علم العربية تهدّى إلى جميع العلوم.

فقال له محمد بن الحسن: ما تقول فيمن سها في سجود السهو، هل يسجدُ مرةً أخرى؟ فقال الكسائي: لا. قال: لِمَ ذا؟ قال: لأنّ النحاة قالوا: المصغّر لا يُصغّر[٥]. يعني: مثل: (الثريا) و(الكميت)[٦]؛ لانّهما تصغير: (ثَروى)، و(أكمت)[٧].

فقال له محمد بن الحسن: ما تقول في تعليق الطلاق بالمُلك؟ قال: لا يصحّ. قال: لِمَ؟ قال: لأنّ السيل لا يسبِقُ المطر/٧ و/ [٨].

فهرس المصادر بعد القرآن الكريم

- **الإحكام في أصول الأحكام**/ أبو محمد علي بن احمد بن سعيد بن حزم الظاهري (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت (د.ت).
- **أخبار القضاة**/ محمد بن خلف بن حيان، وكيع (ت٣٠٦هـ)، تحقيق: عبد العزيز مصطفى المراغي، بيروت، دار عالم الكتب، (١٤١٠هـ-١٩٩٠م).
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**/ أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني، ط١ (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
- **الاشباه والنظائر في النحو**/ جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: مجموعة محققين، مجمع اللغة العربية في دمشق، (١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م).

(١) في الاصل: يضمن، تحريف، تصويبه من المصدر.

(٢) سورة الأعراف: من الآية ١٢.

(٣) في الاصل: مقلنا، تحريف، تصويبه من المصدر.

(٤) الأشباه والنظائر في النحو: ٢٢٨/٤-٢٣٨.

(٥) من شروط المصغر أن يكون خالياً من صيغ التصغير وشبهها، فإنه لا يصغر نحو: كميت. ينظر: توضيح المقاصد/ المرادي:١٤٢٠/٣، وكتاب الكليات/ الكفوي:٤٦٥، وحاشية الصبان:٢١٩/٤.

(٦) الثُّرَيَّا: النَّجم المعروف، وهو تَصْغِير ثَرْوَى، وهي فعلى من الكثرة، وهذا يتهيأ في كل شيء. يقال: (رجل ثَروان)، و(امرأة ثَروى). ينظر: المقتضب/المبرد: ٣٢٥/٤، واللامات/ الزجاجي: ٤٧. والكميت من الخيل (للمذكر والمؤنث): ما كان لونه بين الأسود والأحمر، وهو تصغير أكمت تصغير ترخيم. ينظر: شرح التسهيل (تمهيد القواعد)/ ناظر الجيش: ٤٨٧٠/١٠، والمساعد على تسهيل الفوائد/ابن عقيل: ٥٢٠/٣، والمصباح المنير/الفيومي (كمت).

(٧) (يعني مثل الثريا والكميت لانهما تصغير ثروي وأكمت) ليس في المصدر.

(٨) وفيات الأعيان/ابن خلكان: ٢٩٥/٣.

- **الاشتقاق**/ ابن دريد (ت ٣٢١هـ) ، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر (د.ت).

- **الإصابة في تمييز الصحابة**/ شهاب الدين ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤١٥ هـ).

- **الأصول في النحو**/ أبو بكر محمد بن سهل، ابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٣ (١٤٠٨هـ-١٩٨٨ م).

- **اعتراض الشرط على الشرط**/ ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الفتاح الحموز، دار عمار، عمّان، الأردن، ط١ (١٤٠٦هـ-١٩٨٦ م) .

- **إعراب القرآن**/ أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، مصر، ط٢ (١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م).

- **الأعلام**/ خير الدين الزركلي (ت ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط٥ (١٩٨٠م).

- **الاغاني**/ابو الفرج علي بن الحسين الاصفهاني (ت ٣٥٦هـ)، تحقيق: سمير جابر، دار الفكر، بيروت، ط٢ (د.ت).

- **الاقتراح في أصول النحو**/ جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، دار البيروتي، دمشق، ط٢ (١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م).

- **أمالي ابن الشجري**/ هبة الله بن علي الحسني العلوي (ت ٥٤٢ هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١(١٤١٣هـ-١٩٩٢م).

- **الأمالي**/ أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي(ت٣٥٦هـ)، دار الفكر (د . ت).

- **أمالي الدلالات ومجالي الاختلافات**/عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن بيّه، المكتبة المكية، دار ابن حزم، ط١(١٩٩٩م).

- **أمالي المرتضى: (غرر الفوائد ودرر القلائد)**/ الشريف علي بن الحسين الموسوي (ت٤٣٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط١ (١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م).

- **إنباه الرواة على أنباه النحاة**/ أبو الحسن القفطي(ت٦٤٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ، المكتبة العصرية، بيروت، ط١ (١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م).

- **الإنصاف في مسائل الخلاف**/ أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق(د. ت).

- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**/ ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط ٥ (١٩٧٩م).

- **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**/ إسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٣٩هـ)، تصحيح: محمّد شرف الدين، ورفعت بيلكه الكليسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان (د.ت).

- **البحر المحيط** / أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق وتعليق: مجموعة محققين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١(١٤٢٢هـ).

- **البصائر والذخائر**/ أبو حيان التوحيدي (ت نحو ٤٠٠ هـ)، تحقيق : الدكتورة وداد القاضي، دار صادر، بيروت، ط٤(١٤١٩هـ - ١٩٩٩م).

- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**/ جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ط٢ (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).

- **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**/ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ)، تحقيق: محمد المصري، دار سعد الدين، دمشق، ط١(١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).

- **البيان والتبيين**/ أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٧ (١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

- **تاج العروس من جواهر القاموس**/ محبّ الدين الزبيدي (ت١٢٠٥هـ)، دراسة وتحقيق: علي شيري، دار الفكر، بيروت (١٤١٤هـ- ١٩٩٤م).

- **تاريخ بغداد**/ الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) ، دراسة وتحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلام، بيروت، ط١(١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م).

- **تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب**/ الدكتور محمد المختار ولد أبّاه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢(١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م).

- **التبيان في إعراب القرآن**/ أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، مصر(١٩٧٦م).

- **التحرير والتنوير**/ محمد الطاهر ابن عاشور(ت ١٣٩٣هـ)، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م).

- **تحفة الطالبين في إعراب قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾**/ شمس الدين محمد بن طولون، (ت ٩٥٣هـ)، تحقيق: الدكتور زيان احمد الحاج ابراهيم، مجلة المورد، المجلد ١٧، العدد ٤، ١٩٨٨م.

- **التذكرة الفخرية**/ بهاء الدين الإربلي (ت٦٩٢هـ)، تحقيق: الدكتور نوري حمودي القيسي، والدكتور حاتم صالح الضامن، المجمع العلمي العراقي، (١٤٠٤ - ١٩٨٤م).

- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**/ أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١ (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م).

- **تصحيفات المحدثين**/ الحسن بن عبد الله العسكري (ت ٣٨٢هـ)، تحقيق: محمود أحمد ميرة، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة (١٤٠٢هـ).

- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**/ بدر الدين المرادي (ت٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م).

- **التوظيف الأصولي للنحو من خلال مباحث صيغ العموم**/الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت (٢٠١١م).

- **جمهرة الأمثال**/ أبو هلال العسكري(ت٣٩٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، دار الجيل، بيروت، ط٢ (١٣٨٤هـ-١٩٦٤م).

- **الجنى الداني في حروف المعاني**/ الحسن بن قاسم المرادي(ت٧٤٩هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، ط١(١٤١٣هـ-١٩٩٢م).

- **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**/ محمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ)، ومعه (شرح الشواهد للعيني)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة (د. ت).

- **الحجة في القراءات السبع**/ ابن خالويه، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط٤(١٤٠١هـ).

- **حياة الحيوان الكبرى**/ كمال الدين الدميري (ت ٨٠٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت (١٤٢٤هـ).

- **خزانة الادب**/عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣(١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م).

- **خزانة التراث- فهرس مخطوطات**/ اصدار: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، ط١.

- **الخصائص**/أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت (د.ت).

- **دلائل الإعجاز**/عبد القاهر الجرجاني، (ت ٤٧١ أو٤٧٤هـ)، قرأه وعلق عليه: أبو فهر، محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٥ (١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م).

- **ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب**/ أبو نصر الباهلي (ت ٢٣١ هـ) تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، جدة، ط١ (١٩٨٢م - ١٤٠٢هـ).

- **ديوان الراعي النميري**/ عبيد بن حصين، جمعه وحققه: راينهرت فايبرت، دار النشر فرانتس شتاينر بفيسبادن، بيروت، ط١(١٩٨٠م).

- **ديوان قيس بن ذريح**/ اعتنى به وشرحه: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط٢(١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م).

- **ديوان المعاني**/ أبو هلال العسكري(ت نحو٣٩٥هـ)، دار الجيل، بيروت (د.ت).

- **ديوان النابغة الجعدي**/ جمعه وحققه وشرحه: الدكتور واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ط١ (١٩٩٨م).

- **رسالتان في اللغة**/ أبو الحسن الرماني (ت٣٨٨هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر،عمّان (١٩٨٤م).

- **روضة الطالبين وعمدة المفتين**/ أبو زكريا محيي الدين النووي (ت٦٧٦هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، عمان، ط٣ (١٤١٢هـ - ١٩٩١م).

- **الزجاجي- حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه الايضاح**/ الدكتور مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢(١٩٨٤م).

- **سمط اللآلي في شرح أمالي القالي**/ عبد الله البكري (ت ٤٨٧هـ)، تحقيق : عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١(١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).

- **سير أعلام النبلاء**/ الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الارنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣ (١٤٠٥ هـ-١٩٨٥م).

- **السيرة الذاتية والعلمية لابن طولون/** الدكتورة ناجية عبد الله ابراهيم، وندى عبد الرزاق محمود، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد ٢٦(٤)، (٢٠١٥م).

- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب/** ابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩م)، دار احياء التراث العربي، بيروت (د. ت).

- **شذرات من كتب مفقودة في التاريخ/**الدكتور إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١ (١٩٨٨م).

- **شرح ألفية ابن مالك/** شمس الدين محمد بن طولون (ت ٩٥٣هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد جاسم الكبيسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١(٢٠٠٢هـ).

- **شرح التسهيل (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)/** محمد بن يوسف، محب الدين الحلبي، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة، ط١(١٤٢٨هـ).

- **شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك/** الازهري(ت ٩٠٥ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م).

- **شرح جمل الزجاجي/** ابن عصفور الاشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: الدكتور صاحب أبو جناح، بغداد (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).

- **شرح الرضي على الشافية/** رضي الدين الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: مجموعة محققين، دار الكتب العلمية، بيروت (١٩٧٥م).

- **شرح الرضي على الكافية/** رضي الدين الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تحقيق وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، بنغازي (١٩٩٦م).

- **شرح الشاطبي على الألفية (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية)/** أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، تحقيق: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١(١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧ م).

- **شرح شواهد المغني/** جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، منشورات دار مكتبة الحياة، لجنة التراث العربي (١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م).

- **شرح المفصل/** ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١(١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م).

- **الشعر والشعراء/** لأب أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة (د.ت).

- **الصحاح/**الجوهري (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: السيد أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤(١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).

- **طبقات الشعراء/** ابن المعتز(ت٢٩٦هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، دار المعارف، القاهرة (د.ت).

- **طبقات فحول الشعراء/** محمد بن سلام الجمحي (ت٢٣١هـ)، تحقيق: الدكتور محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة-القاهرة (١٩٧٤م).

- **العبر في خبر من غبر/** الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور صلاح الدين المنجّد، وفؤاد السيد، دائرة المطبوعات والنشر، الكويت، ط١ (١٩٦٠م).

- **العين/** الخليل بن احمد الفراهيدي (ت١٧٥ هـ)، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ط١ (١٩٩٥م).

- **الفائق في غريب الحديث/**جار الله الزمخشري (ت٥٨٣هـ)، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١(١٤١٧هـ).

- **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال/** أبو عبيد الله البكري (ت٤٨٧هـ)، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، وعبد المجيد عابدين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١ (١٩٧١م).

- **الفصول المفيدة في الواو المزيدة/** صلاح الدين أبو سعيد الدمشقي الشافعي(ت٧٦١هـ)، تحقيق: الدكتور حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، ط١ (١٩٩٠م).

- **الفلك المشحون في أحوال محمد بن طولون/** شمس الدين محمد بن علي بن طولون (ت ٩٥٣هـ)، مكتبة القدسي والبدين، مطبعة الترقي، دمشق (١٣٤٨هـ).

- **الفهرست/** ابن النديم (ت ٤٣٨هـ) ، تحقيق: رضا تجدد بن علي، طهران (١٣٥٠ هـ - ١٩٧١ م).

- **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات/**عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ٢ (١٩٨٢م).

- **فهرس مخطوطات مكتبة المدينة المنورة في ليدن/** إعداد: المستشرق كارلو لاندبرج، ترجمها من الفرنسية إلى الإنجليزية: الدكتور عاصم حمدان علي حمدان، ترجمها من الإنجليزية إلى العربية: الدكتور عبيد محمد خيري، نشر: مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة (نسخة الكترونية).

- **الكامل في اللغة والادب**/ محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط ٣ (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).

- **الكتاب (كتاب سيبويه)**/ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/٣ (١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م).

- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**/ جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١(١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

- **الكليات- معجم المصطلحات والفروق اللغوية**/ أبو البقاء الكفوي (ت١٠٩٤هـ)، قابله ووضع حواشيه: الدكتور عدنان درويش، والدكتور محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢ (١٤١٩هـ).

- **كتاب اللامات**/ أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ)، تحقيق: مازن مبارك، دار الفكر، دمشق، ط ٢ (١٩٨٥م).

- **الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة**/ نجم الدين الغزي (ت١٠٦١هـ)، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).

- **اللباب في علل البناء والإعراب**/ أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط ١ (١٤١٦هـ ١٩٩٥م).

- **لسان العرب**/ ابن منظور (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت (١٩٥٦م).

- **لسان الميزان**/ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط ٢(١٣٩٠هـ).

- **مجاز القرآن** / لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠هـ)، عارضه وعلّق عليه: محمود فؤاد سزكين، مطبعة السعادة، ط ١ (١٣٨١هـ١٩٦٢م) .

- **مجالس العلماء**/ أبو القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي بالرياض، ط ٢ (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).

- **مجمع الأمثال**/ الميداني(ت٥١٨هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، (١٣٧٤هـ-١٩٥٥م).

- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**/ أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي(ت ٥٤١هـ)، تحقيق: الرحالة الفاروق وآخرين، وزارة الأوقاف، الدوحة، ط ٢ (٢٠٠٧م).

- **المخصص**/ابن سيدة (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ-١٩٩٦م).

- **المسائل الملقبات في علم النحو**/ شمس الدين محمد بن طولون (ت ٩٥٣هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١ (٢٠٠٧م).

- **المساعد على تسهيل الفوائد**/ بهاء الدين بن عقيل (٧٦٩هـ)، تحقيق: الدكتور محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، دار المدني، جدة، ط ١ (١٤٠٠هـ).

- **المستقصى في أمثال العرب**/ ابو القاسم الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢(١٩٨٧م).

- **مشكل إعراب القرآن**/ مكي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ). دراسة وتحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢ (١٤٠٥هـ-١٩٨٤م).

- **معاني القرآن**/لأبي زكريّا الفرّاء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمّد علي النّجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، ط١(د.ت).

- **معجم الأدباء** / ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ)، تحقيق: الدكتور احسان عباس، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط١ (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).

- **معجم المؤلفين**/ عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت (١٤٠٨هـ).

- **معجم المفسرين**/ عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت ط ٣ (١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م).

- **معجم مقاييس اللغة**/ ابن فارس (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، اتحاد الكتاب العرب(١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).

- **المعجم الوسيط**/ إبراهيم مصطفى، وأحمد حسن الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد علي النجار، المجمع العلمي العربي بالقاهرة، دار إحياء التراث العربي، ط ٢ (د. ت).

- **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**/: شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، ط١ (١٤١٧هـ-١٩٩٧م).

- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**/ ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر، بيروت (١٩٨٥م).

- **المفصل في صنعة الإعراب**/ أبو القاسم الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، قدم له وبوّبه: د. علي بوملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط ١ (١٩٩٣م).

- **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (شرح الشواهد الكبرى)**/ بدر الدين العيني (ت٨٥٥ هـ)، تحقيق: الدكتور علي محمد فاخر، والدكتور أحمد محمد توفيق السوداني، والدكتور عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام، القاهرة، ط١ (١٤٣١هـ - ٢٠١٠م).

- **المقتضب**/ لأبي العباس المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت (د. ت).

- **المنصف (شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني)**/ أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، دار إحياء التراث القديم، ط١(١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م).

- **المهذب في فقة الإمام الشافعي**/ أبو اسحاق الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، ط١(١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).

- **الموافقات في أصول الشريعة**/ أبو إسحاق الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، تحقيق: عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت، ط٢(١٩٧٥).

- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**/ أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط٣(١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م).

- **النشر في القراءات العشر**/ شمس الدين الجزري (ت ٨٣٣ هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى (د.ت).

- **نكث الهميان في نكت العميان**/ صلاح الدين الصفدي (ت٧٦٤هـ)، علق عليه ووضع حواشيه: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م).

- **النوادر في اللغة/ المؤلف:** أبو زيد الأنصاري (ت٢١٥هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط١(١٤٠١ هـ - ١٩٨١م).

- **هدية العارفين**/ إسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٣٩هـ)، مكتبة المثنّى، بغداد، نسخة مصورة عن طبعة مطبعة وكالة المعارف، استانبول (١٩٥١م).

- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**/ جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، والدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، مطبعة الحرية، بيروت (١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م).

- **الوافي بالوفيات**/ صلاح الدين الصفدي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت (١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م).

- **وفيات الأعيان**/ ابن خلكان (ت٦٨١هـ)، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت (١٩٦٨م).